



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم  
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وملاحظات

الاطاعة والتعويض الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
	معلقة	معلقة	6 ايام	30 ايام	
2 و 9 و 13 شارع عبدالقادر بن بواب - الجزائر	50 دج	50 دج	30 دج	20 دج	
الهاتف : 15 ، 18 ، 17 ، 12 ج ب 20 - 3200	150 دج	100 دج			
	بها فيها لقاات الاموال				

لن النسخة الاصلية : 100 دج ولن النسخة الاصلية وترجمتها 200 دج لن الفن للستين السابقة : 10 دج وقسم اللهاوس جانا للمشتريين .  
الطلوب منهم اموال لقاات الوري الاخير عند تجديد اشتراكهم والاعلاء بطلابهم يؤدي عن تغيير العنوان 150 دج و لن النشر على اساس  
15 دج للسطر .

## فهرس

### وزارة المالية

مرسوم رقم 82 - 265 مؤرخ في 24 شوال عام  
1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل  
اعتماد الى ميزانية وزارة المالية. 1607

مرسوم رقم 82 - 266 مؤرخ في 24 شوال عام  
1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل  
اعتماد الى ميزانية وزارة العدل. 1609

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### وزارة الدفاع الوطني

قران مؤرخ في 4 شوال عام 1402 الموافق 25 يوليو  
سنة 1982 يتعلق باحصاء المواطنين التابعين  
لصف 1385 وانتقائهم. 1606

مرسوم رقم 82 - 267 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الثقافة. 1623

مرسوم رقم 82 - 277 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي. 1626

مرسوم رقم 82 - 278 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن رفع حصة الجزائر في الرأسمال الاجتماعي للبنك الدولي للانشاء والتعمير وتحديد كفاءات هذا الاكتتاب الاضافي. 1628

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 3 مارس سنة 1982 يحدد كفاءات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980 التي تعفى بعض الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمنتجات الكيماوية والمكونات الالكترونية المخصصة للتعليم والبحث العلمي من الرسوم الجمركية والرسم الاجمالي عند الانتاج لفائدة معهد باستور بالجزائر. 1629

قرار مؤرخ في 22 ربيع الاول عام 1402 الموافق 18 يناير سنة 1982 يتضمن تحديد كفاءات تسديد المضاريف التي تتكفل بها القطاعات الصحية، عملا بالمرسوم رقم 80 - 109 المؤرخ في 12 أبريل سنة 1980، المتضمن تحديد كفاءات الالتزام بدفع الاجور للاطباء والصيدالة وجراحي الاسنان الذين تقتصر مهامهم على العمل بصفة دائمة في المراكز الطبية الاجتماعية واللجان الطبية والهياكل الاخرى التابعة للمؤسسات الوطنية والمحلية والضممان الاجتماعي

مرسوم رقم 82 - 267 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة السياحة. 1610

مرسوم رقم 82 - 268 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الفلاحة والثورة الزراعية. 1611

مرسوم رقم 82 - 269 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاسكان والتعمير. 1613

مرسوم رقم 82 - 270 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الري. 1614

مرسوم رقم 82 - 271 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة المجاهدين. 1616

مرسوم رقم 82 - 272 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاعلام. 1617

مرسوم رقم 82 - 273 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة التجارة. 1618

مرسوم رقم 82 - 274 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الشؤون الدينية. 1619

مرسوم رقم 82 - 275 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن احداث بابين والحاق اعتمادات بميزانية وزارة التكوين المهني. 1622

مرسوم رقم 82 - 281 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن حل المكتب الوطني للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهيكل ووسائل ومستخدمين. I651

مرسوم رقم 82 - 282 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل البحري للمحركات والمواد الكيماوية. I652

مرسوم رقم 82 - 283 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في عنابة. I656

مرسوم رقم 82 - 284 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في سكيكدة. I659

مرسوم رقم 82 - 285 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في بجاية. I663

مرسوم رقم 82 - 286 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في مدينة الجزائر. I666

مرسوم رقم 82 - 287 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في مستغانم. I669

مرسوم رقم 82 - 288 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في أرزيو. I673

مرسوم رقم 82 - 289 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في وهران. I676

مرسوم رقم 82 - 290 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في الغزوات. I679

والتعاونيات والمؤسسات والهيئات العمومية وإدارات الدولة، المتمم. I641

### وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن انتهاء مهام ولاية. I642

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام كتاب عامين بالولايات. I642

مراسيم مؤرخة في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 تتضمن إنهاء مهام رؤساء دوائر. I643

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مديريين للتنظيم والإدارة المحلية. I644

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يتضمن تعيين ولاية. I644

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يتضمن تعيين كتاب عامين بالولايات. I644

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يتضمن تعيين رؤساء دوائر. I644

### كتابة الدولة للصيد والنقل البحري

مرسوم رقم 82 - 279 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يعدل القانون الأساسي للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة. I646

مرسوم رقم 82 - 280 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن حل الشركة الوطنية لشحن وتفريغ البضائع وتحويل ما يتبعها من ممتلكات وأعمال وهيكل ووسائل ومستخدمين. I649

# مراسيم، قرارات، مقررات

## وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 4 شوال عام 1402 الموافق 25 يوليو سنة 1982 يتعلق باحصاء المواطنين التابعين لصف 1985 وانتقائهم.

ان المحافظ السامي للخدمة الوطنية «

— بمقتضى الامر رقم 68 — 82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية،

— وبمقتضى الامر رقم 74 — 103 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية، ولاسيما الفصل الاول من الباب الثاني منه،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يحصى المواطنون ذوو الجنسية الجزائرية المولودين بين أول يناير و 31 ديسمبر سنة 1965، في مقر المجلس الشعبي البلدي ببلدية مكان سكنهم أو مكان ميلادهم.

المادة 2 : يتم الاحصاء في مطبوعات موحدة تضمها مكاتب التجنيد تحت تصرف المجالس الشعبية البلدية.

المادة 3 : البوثائق التي تستعملها المجالس الشعبية البلدية خلال الاحصاء هي :

— قوائم في نسختين للمولودين في البلدية،  
— قوائم في نسختين لغير المولودين في البلدية،  
— شهادة التسجيل والاستمارة الشخصية «مولود»

— شهادة التسجيل والاستمارة الشخصية «غير مولود»

— شهادة التسجيل التلقائي «

— ظرف موحد النموذج.

المادة 4 : يرفق بكل ملف ما يأتي :

— شهادة الميلاد للمواطنين المولودين في البلدية،

— بطاقة شخصية للمواطنين غير المولودين في البلدية الساكنين فيها،

— شهادة تثبت مستوى المعنى المدرسي أو مستوى تكوينه المهني.

المادة 5 : تسلم المجالس الشعبية البلدية لكل مواطن تم احصاؤه بناء على تصريحه، شهادة احصاء عليها صورته ان اقتضى الحال.

المادة 6 : تجرى عمليات الاحصاء من 2 يناير الى 31 مارس سنة 1983 على صعيد المجالس الشعبية البلدية.

المادة 7 : تستمر عمليات الاحصاء على صعيد مكاتب التجنيد بعد اختتامها على صعيد المجالس الشعبية البلدية.

المادة 8 : تتسلم الولايات من المجالس الشعبية البلدية عن طريق الدوائر، ملفات التجنيد المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، بعد اتمامها بعناية.

وبعد أن تراجعها الولاية ترسل ملفات الاحصاء مشفوعة بنسخة (أصلية) من قائمة الاحصاء، الى مكتب التجنيد قبل 30 أبريل على الأكثر.

المادة 9 : يجرى الانتقاء الطبي ابتداء من أول يونيو سنة 1983 بالمركز الجهوي للانتقاء والتوجيه.

## وزارة المالية

مرسوم رقم 82 - 265 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة المالية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 401 المؤرخ

في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير المالية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 205 المؤرخ

في 15 شوال عام 1401 الموافق 15 غشت سنة 1981 والمتضمن تأسيس الحدود الدنيا للاجر الاجمالي للعمال الذين يشغلون مناصب تقنيين وتقنيين سامين واطارات التطبيق والتصميم،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول

عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982

اعتماد قدره ثمانون مليوناً وثلاثمائة واثان وسبعون ألف دينار (80.372.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة، في الباب المبين في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 10 : يتصل مركز الانتقاء والتوجيه

بمكتب التجنيد قصد ضبط قوائم من تم احصاؤهم من المولودين وغير المولودين في البلدية.

المادة 11 : يعمل مركز الانتقاء والتوجيه

بنشاط لتحديد مواقع المواطنين الذين لا يحضرون في التاريخ المحدد للانتقاء.

وبعد استنفاد الوسائل الادارية لتحديد

مواقع المواطنين الذين لم يجتازوا الفحص الطبي تعد مذكرات بحث عن هؤلاء.

المادة 12 : ترسل بانتظام الى مكتب التجنيد

الظروف الطبية ومذكرات التوجيه والشهادات المدرسية وطلبات الاعفاء أو التأجيل.

المادة 13 : تجتمع اللجنة الجهوية، بطلب من

رئيس مكتب التجنيد بقدر ما يمكن من المرات حسب عدد ملفات طلب الاعفاء التي يقدمها المواطنون.

المادة 14 : يجرى احصاء المواطنين المقيمين

في الخارج على صعيد قنصلية مقاطعة مكان الاقامة ويجتازون الانتقاء الطبي وفقا للنصوص المطبقة في هذا المجال.

المادة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 شوال عام 1402 الموافق 25

يوليو سنة 1982.

المحافظ السامي للخدمة

الوطنية

العقيد مصطفى بلوصيف

المادة 3 : يكلف وزير المالية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.  
حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.  
الشاذلي بن جديد

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثمانون مليوناً وثلاثمائة واثنتان وسبعون ألف دينار (80.372.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة المالية في الابواب المبيّنة في الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

## الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
31 - 90	ميزانية التكاليف المشتركة العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الاول الموظفون - مرتبات العمل اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسي للعام للعامل	80.372.000
	المجموع العام للاعتمادات الملقاة من ميزانية التكاليف المشتركة	80.372.000

## الجدول «ب»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
31 - 01	وزارة المالية العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الاول الموظفون - مرتبات العمل الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	4.000.000
	مديريات التنسيق المالي بالولايات - الاجور الرئيسية	66.112.000
31 - 13	مديريات التنسيق المالي بالولايات - الموظفون المناوبون والمياومون - الاجور ولواحقها	2.168.000
31 - 21	المصالح المشتركة - الاجور الرئيسية	2.000.000

## الجدول «ب» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
31 - 92	مديريات التنسيق المالى بالولايات - مرتبات الموظفين المرخص لهم بمطلة طويلة الامد	330.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة للقسم الاول	74.619.999
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون والمتقاعدون	
	التكاليف الاجتماعية	
33 - 11	مديريات التنسيق المالى بالولايات - المنح العائلية	2.862.000
33 - 14	مديريات التنسيق المالى بالولايات - المساهمة فى الخدمات الاجتماعية	2.900.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة للقسم الثالث	5.762.000
	المجموع العام للاعتمادات المخصصة لوزير المالية	80.372.000

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره واحد واربعون مليون وخمسمائة ألف دينار (41.500.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة وفى الباب 31 - 90 «اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسى العام للعامل».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره واحد واربعون مليون وخمسمائة ألف دينار (41.500.000 دج) ويقيّد في ميزانية

مرسوم رقم 82 - 266 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 عشت سنة 1982 ينصم نقل اعتماد الى ميزانية وزارة العدل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ فى 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 407 المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير العدل من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

وزارة العدل في الابواب المبينة في الجدول «أ»  
الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير العدل،  
كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر  
حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق  
14 غشت سنة 1982. الشاذلي بن جديد

## الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
	وزارة العدل	
	القسم الاول	
	وسائل المصالح	
02 - 3I	الادارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة	500.000
II - 3I	المصالح القضائية - الاجور الرئيسية	10.000.000
2I - 3I	مصالح ادارة السجون - الاجور الرئيسية	4.000.000
22 - 3I	مصالح ادارة السجون - التعويضات والمنح المختلفة	27.000.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة	41.500.000

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول  
عام 1402 الموافق 3I ديسمبر سنة 1981 والمتضمن  
توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف  
المشتركة،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982  
اعتماد قدره خمسمائة وخمسون ألف دينار  
(550.000 دج) مقيدة في ميزانية التكاليف  
المشتركة، في الباب 3I - 90 «اعتماد احتياطي  
للتطبيق التدريجي للقانون الاساسي للعام للعامل».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982  
اعتماد قدره خمسمائة وخمسون ألف دينار  
(550.000 دج) ويقيده في ميزانية وزارة السياحة  
في الباب II - II «مديريات السياحة بالولايات -  
الاجور الرئيسية».

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير السياحة،  
كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر

مرسوم رقم 82 - 267 مؤرخ في 24 شوال عام  
1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل  
اعتماد الى ميزانية وزارة السياحة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 8I - I3 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981  
والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة IO  
منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 8I - 403 المؤرخ في

4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 3I ديسمبر سنة  
1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير  
السياحة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية  
لسنة 1982،



- وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثمانية وثلاثون مليونا وثمانمائة وسبعون ألف دينار (38.870.000 دج) مقيد فى ميزانية الدولة فى البابين المبيينين فى الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثمانية وثلاثون مليونا وثمانمائة وسبعون ألف دينار (38.870.000 دج) ويقيد فى ميزانية وزارة الفلاحة والثورة الزراعية، فى الابواب المبينة فى الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الفلاحة والثورة الزراعية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 268 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الفلاحة والثورة الزراعية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ فى 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 404 المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الفلاحة والثورة الزراعية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملفاة (دج)
	التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
31 - 00	اعتماد احتياطى للتطبيق التدريجى للقانون الاساسى العام للمعامل	36.000.000

## الجدول «أ» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	وزارة الفلاحة والثورة الزراعية	
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
27 - 44	الوسائل النوعية المخصصة للمصالح المكلفة بالشروع في عمليات الثورة الزراعية	2.870.000
	مجموع الاعتمادات الملقاة	38.870.000

## الجدول «ب»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
	وزارة الفلاحة والثورة الزراعية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
01 - 31	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	3.570.000
11 - 31	مديريات الفلاحة بالولايات - الاجور الرئيسية	16.300.000
31 - 31	المصالح الخارجية للتعليم الفلاحي - الاجور الرئيسية	2.290.000
71 - 31	المهندسون الذين هم في طريق التعيين في وحدات الانتاج - الاجور الرئيسية	2.042.000
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون والمتقاعدون	
	التكاليف الاجتماعية	
13 - 33	المصالح الخارجية - الضمان الاجتماعي	750.000
	القسم السادس	
	اعانات التسيير	
11 - 36	اعانة لتسيير محافظات التنمية الريفية	500.000
81 - 36	اعانة لتسيير معهد الكروم والخمور	250.000

## الجدول «ب» (تابع)

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
2.172.000	اعانة لتسيير المعاهد التكنولوجية المتوسطة للزراعة	33 - 36
	اعانة لتسيير المعهد الوطني للبحث الزراعي	41 - 36
1.196.000	الجزائري	
3.000.000	اعانة لتسيير معاهد تنمية الانتاج النباتي	51 - 36
1.400.000	اعانة لتسيير معاهد تنمية الانتاج الحيواني	52 - 36
730.000	اعانة لتسيير المعهد الوطني لحماية النباتات	61 - 36
1.800.000	اعانة لتسيير المعهد الوطني للصحة الحيوانية	62 - 36
	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الثالث	
	النشاط التربوي والثقافي	
2.200.000	المنح	01 - 43
670.000	التعميم	03 - 43
38.870.000	مجموع الاعتمادات المخصصة	

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثلاثمائة وعشرون ألف دينار (320.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة، في الباب 34 - 93، النفقات القضائية «نفقات الخبرة التعويضات المترتبة على الدولة».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثلاثمائة وعشرون ألف دينار (320.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة الاسكان والتعمير، في الباب 74 - 97، مديريات الولايات «النفقات القضائية نفقات الخبرة، التعويضات المترتبة على الدولة».

مرسوم رقم 82 - 269 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاسكان والتعمير.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 409 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الاسكان والتعمير من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982.

الرى من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

– وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره خمسون مليوناً وسبعمائة ألف دينار (50.700.000 دج) مقيد فى ميزانية الدولة فى البابين المبيينين فى الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره خمسون مليوناً وسبعمائة ألف دينار (50.700.000 دج) يقيد فى ميزانية وزارة الرى فى الابواب المبينة فى الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الرى، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الاسكان والتعمير، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 – 270 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الرى.

ان رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III – 10 و 152 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 81 – 13 المؤرخ فى

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

– وبمقتضى المرسوم رقم 81 – 414 المؤرخ فى

4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون – مرتبات العمل	
31 – 90	اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسى العام للعامل	14.500.000

## الجدول «أ» (تابع)

الاعتمادات الملقاة (دج)	العناوين	رقم الابواب
	القسم السابع مصاريف مختلفة	
36.200.000	المصاريف المحتملة	37 - 91
50.700.000	مجموع الاعتمادات الملقاة	

## الجدول «ب»

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
	وزارة الري	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
7.000.000	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	31 - 01
7.500.000	مديريات الري بالولايات - الاجور الرئيسية	31 - 11
6.000.000	الموظفون المتعاونون - الاجور الرئيسية	31 - 81
1.500.000	الموظفون المتعاونون - التمويضات والمنح المختلفة	31 - 82
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
12.000.000	الادارة المركزية - تسديد النفقات	34 - 01
3.700.000	الاراضى المسقية - نفقات الضخ	34 - 17
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
	الاراضى المسقية - أشغال صيانة وترميم شبكة	35 - 26
10.000.000	وسائل الري	
	القسم السادس	
	اعانات التسيير	
30.000.000	اعانة لتسيير المعهد الوطنى للبحث فى ميدان المياه	36 - 21
50.700.000	مجموع الاعتمادات المخصصة	

توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وسبعمائة وعشرون ألف دينار (1.720.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة، في البابين المبينين في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وسبعمائة وعشرون ألف دينار (1.720.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة المجاهدين، في البابين المبينين في الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير المجاهدين، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 - 271 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة المجاهدين.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981

والمتضمن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 416 المؤرخ في

4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة

1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير

المجاهدين من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية

لسنة 1982 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 205 المؤرخ في

15 شوال عام 1401 الموافق 15 غشت سنة 1981

والمتضمن تأسيس الحدود الدنيا للاجر الاجمالي

للعامل الذين يشغلون مناصب تقنيين وتقنيين

سامين واطارات التطبيق والتصميم ،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول

عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	ميزانية التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
	اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون	
31 - 90	الاساسى العام للعامل	1.620.000

## الجدول «أ» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
91 - 37	القسم السابع	
	المصاريف المختلفة	
	المصاريف المحتملة	100.000
	المجموع العام للاعتمادات الملقاة من ميزانية التكاليف المشتركة	1.720.000

## الجدول «ب»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
01 21	وزارة المجاهدين	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
03 - 31	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	1.500.000
03 - 31	الادارة المركزية - الموظفون المناوبون والمياومون - الاجور ولواحقها	100.000
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون والمتقاعدون	
03 - 33	التكاليف الاجتماعية	
	الادارة المركزية - الضمان الاجتماعي	120.000
	المجموع العام للاعتمادات المخصصة لوزارة المجاهدين	1.720.000

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

مرسوم رقم 82 - 272 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاعلام.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 417 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الاعلام والثقافة،

— وبمقتضى المراسيم من رقم 82 — 149 الى 82 — 154 المؤرخة في 23 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 17 أبريل سنة 1982 والمتضمنة احداث ست ممثلات للوكالة الوطنية للتلفرافية «وكالة الانباء الجزائرية» في الخارج،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وستمائة ألف دينار (1.600.000 دج) مقيد في ميزانية التكاليف المشتركة الباب 37 — 91 «المصاريف المحتملة».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وستمائة ألف دينار (1.600.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة الاعلام في الباب 36 — 12 «اعانة لتسيير وكالة الانباء الجزائرية».

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الاعلام، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 — 273 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة التجارة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 81 — 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 — 418 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التجارة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة بموجب قانون المالية لسنة 1982،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وثلاثمائة وخمسون ألف دينار (1.350.000 دج) مقيد في ميزانية التكاليف المشتركة، وفي الباب 31 — 90 «اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسي العام للعامل».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليون وثلاثمائة وخمسون ألف دينار (1.350.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة التجارة، في الباب 31 — 11 «مديريات الولايات للتجارة — الاجور الرئيسية».

المادة 3 : يكلف وزير المالية، ووزير التجارة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد



والمتمضمّن تأسيس الحدود الدنيا للأجر الإجمالي  
للعامل الذين يشغلون مناصب تقنيين وتقنيين  
سامين وإطارات التطبيق والتصميم،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982  
اعتماد قدره خمسة عشر مليونا وخمسمائة  
وعشرون ألف دينار (15.520.000 دج) مقيد في  
ميزانية الدولة وفي الابواب المبيّنة في الجدول  
«أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982  
اعتماد قدره خمسة عشر مليونا وخمسمائة  
وعشرون ألف دينار (15.520.000 دج) يقيد في  
ميزانية الدولة وفي الابواب المبيّنة في الجدول  
«ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الشؤون  
الدينية ، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم  
الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق  
14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 - 274 مؤرخ في 24 شوال عام  
1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل  
اعتماد الى ميزانية وزارة الشؤون  
الدينية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981

والمتمضمّن قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 421 المؤرخ

في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة

1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة

لوزير الشؤون الدينية من ميزانية التسيير بموجب

قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول

عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن

توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف

المشتركة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 205 المؤرخ

في 15 شوال عام 1401 الموافق 15 غشت سنة 1981

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	ميزانية التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
	اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون	
	الاساسي العام للعامل	
31 - 90		5.010.000

## الجدول «أ» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	القسم السادس	
	امانات التسيير	
02 - 36	اعانة التسيير لمؤسسات التربية والتكوين	2.000.000
	القسم السابع	
	المصاريف المختلفة	
91 - 37	المصاريف المحتملة	1.420.000
	مجموع الاعتمادات الملقاة من ميزانية التكاليف المشتركة	13.520.000
	وزارة الشؤون الدينية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الخامس	
	اشغال الصيانة	
02 - 35	الادارة المركزية - صيانة المساجد الوطنية وترميمها	500.000
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
03 - 37	حج بيت الله الحرام	1.500.000
	مجموع الاعتمادات الملقاة من ميزانية وزارة الشؤون الدينية	2.000.000
	المجموع العام للاعتمادات الملقاة	15.520.000

## الجدول «ب»

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
	وزارة الشؤون الدينية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
700.000	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	07 - 31
	الادارة المركزية - الموظفون المناوبون والمياومون -	03 - 31
80.000	الاجور ولواحقها	
	مصالح الشؤون الدينية بالولايات - الاجور	11 - 31
7.300.000	الرئيسية	
	مصالح الشؤون الدينية بالولايات - التعويضات	12 - 31
1.400.000	والمنح المختلفة	
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون والمتقاعدون	
	التكاليف الاجتماعية	
30.000	الادارة المركزية - المنح العائلية	07 - 33
1.300.000	مصالح الشؤون الدينية بالولايات - المنح العائلية	11 - 33
	مصالح الشؤون الدينية بالولايات - الضمان	13 - 33
700.000	الاجتماعي	
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
1.000.000	الادارة المركزية - دفع النفقات	07 - 34
1.000.000	الادارة المركزية - اللوازم	03 - 34
	النفقات القضائية ونفقات الخبرة والتعويضات	97 - 34
10.000	المرتبة على الدولة	

## الجدول «ب» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
	القسم السادس اعانات التسيير	
36 - II	اعانة لتسيير المعهد الاسلامى لتكوين الاطارات في تامنراست	900.000
36 - 2I	اعانة لتسيير المعهد الاسلامى لتكوين الاطارات في سيدي عقبة	I.100.000
	المجموع العام للاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة الشؤون الدينية	I5.520.000

— وبمقتضى المرسوم رقم 8I - 393 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء المعهد الوطني وتنظيمه وسيره لترقية التكوين المهني وتطويره في المؤسسة والتمهين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 8I - 397 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن احداث مركز وطني للتكوين المهني للمعوقين جسديا،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة، ولا سيما المادة 4 منه،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدد بميزانية وزارة التكوين المهني، في العنوان الثالث «وسائل المصالح» القسم السادس «اعانات التسيير»، باب يحمل رقم 36 - 6I وعنوانه «اعانة الى المعهد الوطني لترقية التكوين المهني وتطويره في المؤسسة والتمهين» وباب يحمل رقم 36 - 7I عنوانه «اعانة الى المركز الوطني للتكوين المهني للمعوقين جسديا».

المادة 2 : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليونان وخمسمائة ألف دينار (2.500.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف

مرسوم رقم 82 - 275 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن احداث بابين والحاق اعتمادات بميزانية وزارة التكوين المهني.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 8I - 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 8I - 427 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لكاتب الدولة للتكوين المهني من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

— وبمقتضى المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة،

المادة 4 : يكلف وزير المالية ووزير التكوين المهني، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

المشتركة، وفي الباب 36 - 02 «اعانة التسيير لمؤسسات التربية والتكوين».

المادة 3 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره مليونان وخمسمائة ألف دينار (2.500.000 دج) ويقيد في ميزانية التكوين المهني، في البابين المبينين في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة(دج)
	وزارة التكوين المهني	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم السادس	
	اعانات التسيير	
36 - 61	اعانة الى المعهد الوطني لترقية التكوين المهني في المؤسسة والتمهين	1.600.000
36 - 71	اعانة الى المركز الوطني للتكوين المهني للمعوقين جسديا	900.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة	2.500.000

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 424 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لكاتب الدولة للثقافة والفنون الشعبية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة، ولا سيما المادة 5 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

مرسوم رقم 82 - 276 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الثقافة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981

والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10

منه،

يرسم مايلي :

في الابواب المبينة في الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثلاثة ملايين ومائة وثلاثون ألف دينار (3.130.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة في البابين المبينين في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الثقافة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره ثلاثة ملايين ومائة وثلاثون ألف دينار (3.130.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة الثقافة

حرر، بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
31 - 90	ميزانية التكاليف المشتركة العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الاول الموظفون - مرتبات العمل اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسي العام للعامل	1.630.000
	القسم السابع المصاريف المختلفة المصاريف المحتملة	1.500.000
37 - 91	المجموع العام للاعتمادات الملقاة	3.130.000

## الجدول «ب»

رقم الابواب	العناوين	لاعتماادات المخصصة (دج)
	وزارة الثقافة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
01 - 31	الادارة المركزية - المتاحف والآثار التاريخية -	1.214.000
	الاجور الرئيسية	
11 - 31	مركز التوزيع السينمائي - الاجور الرئيسية	9.000
21 - 31	مراكز الثقافة والاعلام - معمل دراسات واصلاح	
	وادي مزاب - الاجور الرئيسية	160.000
41 - 31	مديريات الولايات - الاجور الرئيسية	271.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة للقسم الاول	1.630.000
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون والمتقاعدون	
	التكاليف الاجتماعية	
01 - 33	الادارة المركزية - المتاحف والآثار التاريخية	980.000
	ومركز التوزيع السينمائي - المنح العائلية	
	مجموع الاعتمادات المخصصة للقسم الثالث	980.000
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
02 - 34	الادارة المركزية - المتاحف والآثار التاريخية -	300.000
	الادوات والآثار	
03 - 34	الادارة المركزية - المتاحف والآثار التاريخية -	50.000
	اللوازم	
90 - 34	الادارة المركزية - المتاحف والآثار التاريخية	250.000
	ومراكز التوزيع السينمائي - حظيرة السيارات	
	مجموع الاعتمادات المخصصة للقسم الرابع	600.000
	المجموع العام للاعتماادات المخصصة لوزارة الثقافة	3.130.000

مرسوم رقم 82 - 277 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981

والمضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة 10 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 422

المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر

سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة

لكتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي من

ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 4

ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1982

والمضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلنى من ميزانية سنة 1982

اعتماد قدره أربعة عشر مليونا ومائتان وخمسون

ألف دينار (14.250.000 دج) مقيد فى ميزانية

الدولة، فى الابواب المبينة فى الجدول «أ» الملحق

بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982

اعتماد قدره أربعة عشر مليونا ومائتان وخمسون

ألف دينار (14.250.000 دج) ويقيد فى ميزانية

كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي، فى

الابواب المبينة فى الجدول «ب» الملحق بهذا

المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية وكاتب الدولة

للغابات واستصلاح الاراضي، كل فيما يخصه،

بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق

14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	و ائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
	اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون	
	الاساسى العام للمعامل	
31 - 90		11.000.000



## الجدول «أ» (تابع)

الاعتمادات الملقاة (دج)	العناوين	رقم الابواب
1.750.000	القسم السابع المصاريف المختلفة المصاريف المحتملة	37 - 91
12.750.000	مجموع الاعتمادات الملقاة من ميزانية التكاليف المشتركة	
1.500.000	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الخامس اشغال الصيانة اشغال حماية البيئة	35 - 26
14.250.000	المجموع العام للاعتمادات الملقاة	

## الجدول «ب»

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
1.000.000	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي العنوان الثالث الموظفون - مرتبات العمل	32 - 07
10.000.000	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية المصالح الخارجية - الاجور الرئيسية	31 - 11
1.750.000	القسم الثالث الموظفون العاملون والمتقاعدون التكاليف الاجتماعية المصالح الخارجية - الضمان الاجتماعي	33 - 13
500.000	القسم الرابع الادوات وتسيير المصالح	
1.000.000	الادارة المركزية - تسديد النفقات المصالح الخارجية - تسديد النفقات	34 - 07 34 - 11
14.250.000	مجموع الاعتمادات المخصصة	

— وبعد الاطلاع على القوانين الاساسية للبنك الدولي للانشاء والتعمير، لاسيما قرارات مجلس مديري البنك الدولي للانشاء والتعمير :

— رقم 314 المعنون «اكتتاب اضافي في الراسمال الاجتماعي» المصادق عليه يوم 9 فبراير سنة 1977 ،

— رقم 346 المعنون «زيادة عامة في الراسمال 1979»، المصادق عليه يوم 4 يناير سنة 1980 ،

— رقم 347 المعنون «زيادة اضافية في الراسمال الاجتماعي وفي اكتتاب الراسمال المسمى الراسمال الاجتماعي لسنة 1979»، المصادق عليه يوم 4 يناير سنة 1981 ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على الاكتتابات من 1218 و 2178 و 250 حصة اضافية في راسمال البنك الدولي للانشاء والتعمير، تطبيقا للقرارات رقم 314 و 346 و 347 الصادرة عن مجلس مديري البنك المذكور اعلاه.

المادة 2 : يتم دفع الجزائر للمبلغ المكتتب من اموال الخزينة حسب الكيميات المنصوص عليها في القوانين الاساسية للبنك الدولي للانشاء والتعمير.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 — 278 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن رفع حصة الجزائر في الراسمال الاجتماعي للبنك الدولي للانشاء والتعمير وتحديد كيفيات هذا الاكتتاب الاضافي.

ان رئيس الجمهورية ،

— بناء على تقرير وزير المالية ،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه ،

— وبمقتضى القانون رقم 63 — 320 المؤرخ في 31 غشت سنة 1963، والمرخص بانضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقيات دولية، لاسيما المواد 2 و 4 و 6 منه ،

— وبمقتضى القانون رقم 63 — 384 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1963 والمتضمن تحديد كيفيات دفع الجزائر للمبلغ المكتتب الى هيئات دولية ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 12 المؤرخ في 23 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن قانون المالية لسنة 1981 ،

— وبمقتضى القانون رقم 81 — 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982 ،

— وبمقتضى الامر رقم 74 — 16 المؤرخ في 6 محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتضمن رفع حصة الجزائر في البنك الدولي للانشاء والتعمير وتحديد كيفيات هذا الاكتتاب الاضافي ،

الوحيد الاجمالي عند الانتاج على الادوات والاجهزة العلمية والتجهيزات العلمية والتقنية المخبرية والمنتجات الكيماوية والمكونات الالكترونية، التي حددت قائمتها في الملحق I من هذا القرار، اذا كانت مخصصة للتعليم والبحث العلمي واقتناها معهد باستور بالجزائر.

المادة 2 : يحدد تطبيق الاجهزة المبيعة في الجزائر عن طريق الاعفاء من الرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج، أو المستوردة عن طريق الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج مع الاجهزة المبينة في القائمة المعينة أعلاه، وكذلك صفة المرسل اليه، بواسطة شهادة حدد نموذجها في الملحق رقم 2 ويسلمها مدير المؤسسة المعنية الى :

أ - الصناع المحليين، (في نسختين) يحتفظ الصانع بنسخة من الشهادة سندا لمحاسنته ويرسل النسخة الثانية سندا لتصريحه برقم الاعمال قصد تسوية البيع بالاعفاء.

ب - مصلحة الجمارك (في نسخة واحدة) عندما يكون العتاد مستوردا من المؤسسة المستفيدة.

المادة 3 : يكلف مدير الضرائب ومدير الجمارك، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 جمادى الاولى عام 1401 الموافق 3 مارس سنة 1982.

وزير التعليم والبحث العلمي  
عبد الرزاق بوحارة  
الامين العام

عبد الحق رفيق برارحي  
عن وزير المالية  
الامين العام

مراد بن أشنهو

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 3 مارس سنة 1982 يحدد كيفيات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980 التي تعفى بعض الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمنتجات الكيماوية والمكونات الالكترونية المخصصة للتعليم والبحث العلمي من الرسوم الجمركية والرسم الاجمالي عند الانتاج لفائدة معهد باستور بالجزائر.

ان وزير المالية،

ووزير التعليم والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، لاسيما المادة 73 منه،

- وبمقتضى قانون الرسم على رقم الاعمال،

- وبمقتضى قانون الجمارك،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 45 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 21 يونيو سنة 1971 والمتضمن احداث معهد باستور بالجزائر،

- وبعد استشارة وزير الصحة،

يقران مايلي :

المادة الاولى : وفقا للمادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1401 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980 يطبق الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسم

## الملحق رقم 1

قائمة الادوات المعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم  
الوحيد الاجمالي عند الانتاج اذا كانت مخصصة لمعهد  
باستور بالجزائر.

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
معفاة 01 - 01 أ	خيول أنسالية أصيلة (لانتاج الامصال البكتيرية)
معفاة 01 - 04 أ	أغنام أصيلة مخصصة لانتاج التلقيحات
معفاة 01 - 06 د	حيوانات أخرى أصيلة
معفاة 04 - 05 أ	بيض طيور للاستعمال المخبري
معفاة 05 - 14 أ	مواد حيوانية تستعمل في تحضير المنتجات الصيدلانية
08 - 11	نشاء حبوب ودرنات، اينولين
معفاة 13 - 03	عصارات وخلاصات نباتية، أغار أغار،
معفاة 15 - 11	غليسيرين
معفاة 17 - 01	السكروز النقي كيميائيا
معفاة 17 - 02	غليكوز (سوائل حلوة كثيفة، المساحيق وغيرها)
08 - 22	كحول اتيلي غير محلول من 80 درجة فما فوق.
معفاة 15 - 01	كلورور الصوديوم النقي.
07 - 25 أ و ب	الفضار (الكاولين، البنتونيت وغيرها).
معفاة 25 - 23	اسمنت ماني من نوع ايماكو.
معفاة 27 - 10 أ و د	زيوت البترول أو الشيتست - زيوت التشحيم ومستحضراتها الخاصة.
03 - 28	كربون (هباب الكربون).
معفاة 28 - 06	حامض كلوريدريك.
معفاة 28 - 08	الحامض الكبريتي.
معفاة 28 - 09	الحامض النتريكي (النقي كيميائيا).
10 - 28	خامس أو أكسيد الفوسفور وأحماضه الفوسفورية.
12 - 28	أكسيد بوريك وحامض بوريك.
13 - 28	أحماض غير عضوية أخرى ومركبات الاكسيجين من اللافلزات.
14 - 28	هاليدات أو أكسيدهاليدات ومركبات الهالوجينات الاخرى من اللافلزات.
16 - 28	النشادر المميع أو محلوله (الامونياك).
معفاة 28 - 17 أ	الهيدروكسيد الصوديومي والهيدروكسيد البوتاسي.
18 - 28	الاكسيدات والهيدروكسيدات وفوت الاوكسيدات من السترونتيوم والباريوم والمنيزيوم.

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
19 - 28	أوكسيد التوتياء وفوق أوكسيد التوتياء.
20 - 28	الأكسيد والهيدروكسيد (الالوميني) الكورندات الاصطناعية.
23 - 28	الأكسيدات والهيدروكسيدات الحديدية.
29 - 28	مغفأة الفلورورات المختلفة.
30 - 28	كلورورات وأكسيد الكلورورات برومورات والبرومورات
	الأكسيدية، بودورات اليودورات الأكسيدية.
31 - 28	مغفأة كلوريتات والكلويتات الهبية.
32 - 28	مغفأة كلورات وفوق الكلويات وغيرها.
35 - 28	الكبريتورات بما فيها الكبريتورات المختلفة.
36 - 28	الهيدروكبريتات بما في ذلك المثبتة بمواد عضوية سلفوكسيلاتية
37 - 28	كبريتيات والكبريتيتات الهبية.
38 - 28	الكبريتات والشب، فوق الكبريتات.
39 - 28	نترينات ونترانات.
40 - 28	الفوسفيتات والفوسفيتات الهبية والفوسفات.
42 - 28	الكربونات وفوق الكربونات وغيرها.
43 - 28	السيانورات البسيطة والمركبة.
44 - 28	الفلمينات والسيانات والهيوسيانات.
46 - 28	البورات وفوق البورات.
47 - 28	املاح أحماض الأكسيدات المعدنية (الكرومات).
48 - 28	الاملاح الأخرى وفوق الاملاح من الاحماض غير العضوية.
49 - 28	مغفأة نترات الفضة.
51 - 28	العناصر الكيماوية المتشابهة غير الموجودة من 28 - 50 - مكوناتها
	غير العضوية أو العضوية ذات التكوين الكيماوي المحدد
	أو غير المحدد.
54 - 28	فوق أوكسيد الهيدروجين (ماء+أوكسجين) بما فيه الماء
	الأوكسجين الصلب.
57 - 28	الهيدروورات النترورات والازوتورات والسيليسيورات
	والبرورات ذات التركيب الكيماوي المحدد أو غير المحدد.
02 - 28	المشتقات الهالوجينية للمحروقات. أ ب ج
03 - 29	مشتقات المحروقات المسلفنة والمنترنة أو المنترزة للمحروقات. أ ب ج
04 - 29	الكحولات غير الدورية ومشتقاتها الهالوجينية. أ ب ج
05 - 29	الكحولات الدورية ومشتقاتها الهالوجينية المسلفنة أو المنترزة. أ ب
06 - 29	الفينولات والفينولات الكحولية. أ ب ج

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
29 - 07 أ ب ج	مشتقات الفينولات والفينولات الكحولية الهالوجينية والمسلطنة والمنتزعة والمنتزعة.
29 - 08	اثير الاوكسيد واثير الاوكسيد الكحولى واثير وأكسيد الفينول (اثير أوكسيد الحكول الفينول - فوق أوكسيد الكحول وفوق أكسيد الاثير ومشتقاتها الهالوجينية والمسلطنة والمنتزعة والمنتزعة.
29 - II أ ب ج د هـ	الالدهيدات - الالدهيدات الكحولية.
39 - I3 أ ب ج د هـ و ز	السيتونات - السيتونات الكحولية - السيتونات - الفينولية - سيتونات الالدهيدية.
29 - I4	الاحماض الفردية وانهيدريداتها وهالوجانياتها وفوق أوكسيدياتها.
29 - I5 أ ب ج	الاحماض الجماعية وانهيدريداتها الكحولية.
29 - I6	أحماض كحولية - أحماض فينولية. أحماض الدهيدية أحماض سيتونية وأحماض أخرى ذات وظائف أوكسيجينية بسيطة ومركبة.
29 - 2I	استرات أخرى من أحماض معدنية (باستثناء استرات الاحماض الهالوجينية) وأملأها ومشتقاتها الهالوجينية المسلطنة والمنتزعة والمنتزعة.
29 - 22 أ ب ج د و	مركبات ذات وظيفة أمينية.
29 - 23 أ ب ج د و	مركبات أمينة ذات وظائف أوكسيجينية بسيطة أو مركبة.
29 - 24	أملاح الامونيوم ومائاته الرباعية بما فيها الليستينيات والفوسفو أمينو الدسمة..
29 - 25	مركبات الحامض الكربوني ذات وظيفة كربوكسيميدية ووظيفة أميدية.
29 - 26 أ ب	مركبات ذات وظيفة أميدية ووظيفة أمينية.
29 - 28	مركبات الديازويك والازويك والازوكسيك.
29 - 29	مشتقات عضوية من الهيدرازين أو من الهيدرو - كسيلامين.
29 - 34	مركبات عضوية - معدنية أخرى.
29 - 35	مركبات دورية غير منسجمة بما فيها الاحماض النوكليكية.
29 - 38 ب	الفيتامينات.
29 - 43	سكرنقى كياويا غير ما هو فى 29 - 39 و 41 - 29 و 42 - 29.
29 - 44	المضادات للجراثيم وغيرها.
39 - 01 أ ب	الغدد وأعضاء أخرى.

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
02 - 30	امصال حيوانات. أو أشخاص محصنين، لقاحات برثومية - توكسينات - زراعة الجراثيم العضوية (بما فيها المخمرات عدا الخمائر) ومنتجات أخرى مماثلة.
03 - 30	أدوية للطب البشرى أو البيطرى.
04 - 30	ضمادات مبللة أو مغطاة بمواد صيدلية.
02 - 31	أسمدة معدنية أو آزوتية؛
05 - 32	مواد ملونة عضوية تركيبية.
07 - 32	مواد ملونة أخرى، منتجات غير عضوية من الانواع المضينة.
09 - 32	دهن غليسيرى مضاد للفبار.
13 - 32	حبر لآلات الطباعة.
01 - 33	زيوت عطرية.
02 - 34	منتجات عضوية للفنسل ومحضرات غسيل.
01 - 35	كازيين.
03 - 35	هلام.
04 - 35	هضمون ومواد بروتينية أخرى.
05 - 35	دكستيرين : نشاء قابل للذوبان ونشاء محمص - غراء نشاء.
07 - 35	الخمائر وغيرها.
01 - 37	الواح حساسة غير مصورة مثقبة أو غير مثقبة على شكل شريط أو قطعة.
02 - 37	فلام حساسة غير مصورة.
03 - 37	ورق، ورق مقوى، نسيج حساس، مصور أو غير مصور غير محمض.
04 - 37	الواح، لفائف وأفلام مصورة غير محمضة سلبية كانت أو ايجابية.
05 - 37	الافلام المجهرية.
07 - 37	أفلام سينمائية مصورة ومحمضة - أفلام أخرى.
08 - 37	منتجات كيماوية للاستعمالات التصويرية.
03 - 38	فحم منشط وغيره.
11 - 38	مطهرات وفطريات وسموم فئران، محضرات لمنع الانتاش.
16 - 38	اماكن زراعية محضرة لاستنبات الجراثيم.
19 - 38	منتجات كيماوية وتحضير الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها.
01 - 39	منتجات للتكثيف الكيماوى والتكثيف الكيماوى المركب، راتنجات مبادلة للايونات.

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
02 - 39	منتجات للبلمرة والبلمرة المركبة.
03 - 39	مغفاة
07 - 39	سليلوز مجدد، نترات، أسيتات واسترات السليلوز الاخرى،
06 - 40	استرات السليلوز ومشتقات كيميائية أخرى للسليلوز ملونة
08 - 40	كانت أم غير ملونة.
09 - 40	مصنوعات من المواد المذكورة في البنود 39 - 01 الى 06 - 39.
10 - 40	مطاط طبيعى أو تركيبى غير مبركن بأشكال أو حالات أخرى
12 - 40	مواد من المطاط الطبيعى أو التركيبى غير مبركن.
13 - 40	الواح، صفائح وأشرطة مجنبة (بما فيها المستديرة) من مطاط
14 - 40	مركز غير مقسى.
15 - 40	أنابيب ومواسير من مطاط مبركن غير مسقى.
16 - 40	سيور للمواصلات من مطاط مبركن.
19 - 40	مواد صيدلية من المطاط.
21 - 40	قفازات للجراحة وقفازات للأشعاع.
22 - 40	مواد من مطاط غير مقسى، سدادات من المطاط.
23 - 40	ورق، ورق مقوى، ورق مصفى، ورق للآلات والآلات النسخة
24 - 40	ورق، وورق مقوى للتغليف، أنواع أخرى من الورق والورق
25 - 40	المقوى.
26 - 40	ورق وورق مقوى مكبرت.
27 - 40	ورق للتسجيل، ورق.
28 - 40	ورق وورق مقوى آخر مقطع على شكل شرائط لفائفية للآلات
29 - 40	والاجهزة، ورق وورق مقوى مصفى.
30 - 40	علب للسلع من الورق أو الورق المقوى.
31 - 40	رقاع لآلات الوسم.
32 - 40	ورق للأشعاع للاجهزة المسجلة والخرائط الاحصائية المطبوعة.
33 - 40	كتب تقنية وطبية، نشرات.
34 - 40	صحف ونشرات دورية.
35 - 40	صور استنساخية للوسم من جميع الانواع.
36 - 40	صور وصور محفورة وصور شمسية ومطبوعات أخرى.
37 - 40	سيور نقل من مواد نسيجية.
38 - 40	غرايبيل للتصفية من المواد التركيبية.
39 - 40	البسة خارجية للرجال، تستعمل فى المخابر.
40 - 40	البسة خارجية للنساء، تستعمل فى المخابر
41 - 40	قبعات وأغطية رأس أخرى مزينة أو غير مزينة.
42 - 40	ألياف خبث المعادن وألياف صخرية وألياف معدنية أخرى.
43 - 40	
44 - 40	
45 - 40	
46 - 40	
47 - 40	
48 - 40	
49 - 40	
50 - 40	
51 - 40	
52 - 40	
53 - 40	
54 - 40	
55 - 40	
56 - 40	
57 - 40	
58 - 40	
59 - 40	
60 - 40	
61 - 40	
62 - 40	
63 - 40	
64 - 40	
65 - 40	
66 - 40	
67 - 40	
68 - 40	
69 - 40	
70 - 40	
71 - 40	
72 - 40	
73 - 40	
74 - 40	
75 - 40	
76 - 40	
77 - 40	
78 - 40	
79 - 40	
80 - 40	
81 - 40	
82 - 40	
83 - 40	
84 - 40	
85 - 40	
86 - 40	
87 - 40	
88 - 40	
89 - 40	
90 - 40	
91 - 40	
92 - 40	
93 - 40	
94 - 40	
95 - 40	
96 - 40	
97 - 40	
98 - 40	
99 - 40	
01 - 48	مغفاة
02 - 48	مغفاة
03 - 48	مغفاة
04 - 48	مغفاة
05 - 48	مغفاة
06 - 48	مغفاة
07 - 48	مغفاة
08 - 48	مغفاة
09 - 48	مغفاة
10 - 48	مغفاة
11 - 48	مغفاة
12 - 48	مغفاة
13 - 48	مغفاة
14 - 48	مغفاة
15 - 48	مغفاة
16 - 48	مغفاة
17 - 48	مغفاة
18 - 48	مغفاة
19 - 48	مغفاة
20 - 48	مغفاة
21 - 48	مغفاة
22 - 48	مغفاة
23 - 48	مغفاة
24 - 48	مغفاة
25 - 48	مغفاة
26 - 48	مغفاة
27 - 48	مغفاة
28 - 48	مغفاة
29 - 48	مغفاة
30 - 48	مغفاة
31 - 48	مغفاة
32 - 48	مغفاة
33 - 48	مغفاة
34 - 48	مغفاة
35 - 48	مغفاة
36 - 48	مغفاة
37 - 48	مغفاة
38 - 48	مغفاة
39 - 48	مغفاة
40 - 48	مغفاة
41 - 48	مغفاة
42 - 48	مغفاة
43 - 48	مغفاة
44 - 48	مغفاة
45 - 48	مغفاة
46 - 48	مغفاة
47 - 48	مغفاة
48 - 48	مغفاة
49 - 48	مغفاة
50 - 48	مغفاة
51 - 48	مغفاة
52 - 48	مغفاة
53 - 48	مغفاة
54 - 48	مغفاة
55 - 48	مغفاة
56 - 48	مغفاة
57 - 48	مغفاة
58 - 48	مغفاة
59 - 48	مغفاة
60 - 48	مغفاة
61 - 48	مغفاة
62 - 48	مغفاة
63 - 48	مغفاة
64 - 48	مغفاة
65 - 48	مغفاة
66 - 48	مغفاة
67 - 48	مغفاة
68 - 48	مغفاة
69 - 48	مغفاة
70 - 48	مغفاة
71 - 48	مغفاة
72 - 48	مغفاة
73 - 48	مغفاة
74 - 48	مغفاة
75 - 48	مغفاة
76 - 48	مغفاة
77 - 48	مغفاة
78 - 48	مغفاة
79 - 48	مغفاة
80 - 48	مغفاة
81 - 48	مغفاة
82 - 48	مغفاة
83 - 48	مغفاة
84 - 48	مغفاة
85 - 48	مغفاة
86 - 48	مغفاة
87 - 48	مغفاة
88 - 48	مغفاة
89 - 48	مغفاة
90 - 48	مغفاة
91 - 48	مغفاة
92 - 48	مغفاة
93 - 48	مغفاة
94 - 48	مغفاة
95 - 48	مغفاة
96 - 48	مغفاة
97 - 48	مغفاة
98 - 48	مغفاة
99 - 48	مغفاة
01 - 49	مغفاة
02 - 49	مغفاة
03 - 49	مغفاة
04 - 49	مغفاة
05 - 49	مغفاة
06 - 49	مغفاة
07 - 49	مغفاة
08 - 49	مغفاة
09 - 49	مغفاة
10 - 49	مغفاة
11 - 49	مغفاة
12 - 49	مغفاة
13 - 49	مغفاة
14 - 49	مغفاة
15 - 49	مغفاة
16 - 49	مغفاة
17 - 49	مغفاة
18 - 49	مغفاة
19 - 49	مغفاة
20 - 49	مغفاة
21 - 49	مغفاة
22 - 49	مغفاة
23 - 49	مغفاة
24 - 49	مغفاة
25 - 49	مغفاة
26 - 49	مغفاة
27 - 49	مغفاة
28 - 49	مغفاة
29 - 49	مغفاة
30 - 49	مغفاة
31 - 49	مغفاة
32 - 49	مغفاة
33 - 49	مغفاة
34 - 49	مغفاة
35 - 49	مغفاة
36 - 49	مغفاة
37 - 49	مغفاة
38 - 49	مغفاة
39 - 49	مغفاة
40 - 49	مغفاة
41 - 49	مغفاة
42 - 49	مغفاة
43 - 49	مغفاة
44 - 49	مغفاة
45 - 49	مغفاة
46 - 49	مغفاة
47 - 49	مغفاة
48 - 49	مغفاة
49 - 49	مغفاة
50 - 49	مغفاة
51 - 49	مغفاة
52 - 49	مغفاة
53 - 49	مغفاة
54 - 49	مغفاة
55 - 49	مغفاة
56 - 49	مغفاة
57 - 49	مغفاة
58 - 49	مغفاة
59 - 49	مغفاة
60 - 49	مغفاة
61 - 49	مغفاة
62 - 49	مغفاة
63 - 49	مغفاة
64 - 49	مغفاة
65 - 49	مغفاة
66 - 49	مغفاة
67 - 49	مغفاة
68 - 49	مغفاة
69 - 49	مغفاة
70 - 49	مغفاة
71 - 49	مغفاة
72 - 49	مغفاة
73 - 49	مغفاة
74 - 49	مغفاة
75 - 49	مغفاة
76 - 49	مغفاة
77 - 49	مغفاة
78 - 49	مغفاة
79 - 49	مغفاة
80 - 49	مغفاة
81 - 49	مغفاة
82 - 49	مغفاة
83 - 49	مغفاة
84 - 49	مغفاة
85 - 49	مغفاة
86 - 49	مغفاة
87 - 49	مغفاة
88 - 49	مغفاة
89 - 49	مغفاة
90 - 49	مغفاة
91 - 49	مغفاة
92 - 49	مغفاة
93 - 49	مغفاة
94 - 49	مغفاة
95 - 49	مغفاة
96 - 49	مغفاة
97 - 49	مغفاة
98 - 49	مغفاة
99 - 49	مغفاة
01 - 50	مغفاة
02 - 50	مغفاة
03 - 50	مغفاة
04 - 50	مغفاة
05 - 50	مغفاة
06 - 50	مغفاة
07 - 50	مغفاة
08 - 50	مغفاة
09 - 50	مغفاة
10 - 50	مغفاة
11 - 50	مغفاة
12 - 50	مغفاة
13 - 50	مغفاة
14 - 50	مغفاة
15 - 50	مغفاة
16 - 50	مغفاة
17 - 50	مغفاة
18 - 50	مغفاة
19 - 50	مغفاة
20 - 50	مغفاة
21 - 50	مغفاة
22 - 50	مغفاة
23 - 50	مغفاة
24 - 50	مغفاة
25 - 50	مغفاة
26 - 50	مغفاة
27 - 50	مغفاة
28 - 50	مغفاة
29 - 50	مغفاة
30 - 50	مغفاة
31 - 50	مغفاة
32 - 50	مغفاة
33 - 50	مغفاة
34 - 50	مغفاة
35 - 50	مغفاة
36 - 50	مغفاة
37 - 50	مغفاة
38 - 50	مغفاة
39 - 50	مغفاة
40 - 50	مغفاة
41 - 50	مغفاة
42 - 50	مغفاة
43 - 50	مغفاة
44 - 50	مغفاة
45 - 50	مغفاة
46 - 50	مغفاة
47 - 50	مغفاة
48 - 50	مغفاة
49 - 50	مغفاة
50 - 50	مغفاة
51 - 50	مغفاة
52 - 50	مغفاة
53 - 50	مغفاة
54 - 50	مغفاة
55 - 50	مغفاة
56 - 50	مغفاة
57 - 50	مغفاة
58 - 50	مغفاة
59 - 50	مغفاة
60 - 50	مغفاة
61 - 50	مغفاة
62 - 50	مغفاة
63 - 50	مغفاة
64 - 50	مغفاة
65 - 50	مغفاة
66 - 50	مغفاة
67 - 50	مغفاة
68 - 50	مغفاة
69 - 50	مغفاة
70 - 50	مغفاة
71 - 50	مغفاة
72 - 50	مغفاة
73 - 50	مغفاة
74 - 50	مغفاة
75 - 50	مغفاة
76 - 50	مغفاة
77 - 50	مغفاة
78 - 50	مغفاة
79 - 50	مغفاة
80 - 50	مغفاة
81 - 50	مغفاة
82 - 50	مغفاة
83 - 50	مغفاة
84 - 50	مغفاة
85 - 50	مغفاة
86 - 50	مغفاة
87 - 50	مغفاة
88 - 50	مغفاة
89 - 50	مغفاة
90 - 50	مغفاة
91 - 50	مغفاة
92 - 50	مغفاة
93 - 50	مغفاة
94 - 50	مغفاة
95 - 50	مغفاة
96 - 50	مغفاة
97 - 50	مغفاة
98 - 50	مغفاة
99 - 50	مغفاة
01 - 51	مغفاة
02 - 51	مغفاة
03 - 51	مغفاة
04 - 51	مغفاة
05 - 51	مغفاة
06 - 51	مغفاة
07 - 51	مغفاة
08 - 51	مغفاة
09 - 51	مغفاة
10 - 51	مغفاة
11 - 51	مغفاة
12 - 51	مغفاة
13 - 51	مغفاة
14 - 51	مغفاة
15 - 51	مغفاة
16 - 51	مغفاة
17 - 51	مغفاة
18 - 51	مغفاة
19 - 51	مغفاة
20 - 51	مغفاة
21 - 51	مغفاة
22 - 51	مغفاة
23 - 51	مغفاة
24 - 51	مغفاة
25 - 51	مغفاة
26 - 51	مغفاة
27 - 51	مغفاة
28 - 51	مغفاة
29 - 51	مغفاة
30 - 51	مغفاة
31 - 51	مغفاة
32 - 51	مغفاة
33 - 51	مغفاة
34 - 51	مغفاة
35 - 51	مغفاة
36 - 51	مغفاة
37 - 51	مغفاة
38 - 51	مغفاة
39 - 51	مغفاة
40 - 51	مغفاة
41 - 51	مغفاة
42 - 51	مغفاة
43 - 51	مغفاة
44 - 51	مغفاة
45 - 51	مغفاة
46 - 51	مغفاة
47 - 51	مغفاة
48 - 51	مغفاة
49 - 51	مغفاة
50 - 51	مغفاة
51 - 51	مغفاة
52 - 51	مغفاة
53 - 51	مغفاة
54 - 51	مغفاة
55 - 51	مغفاة
56 - 51	مغفاة
57 - 51	مغفاة
58 - 51	مغفاة
59 - 51	مغفاة
60 - 51	مغفاة
61 - 51	مغفاة
62 - 51	مغفاة
63 - 51	مغفاة
64 - 51	مغفاة
65 - 51	مغفاة
66 - 51	مغفاة
67 - 51	مغفاة
68 - 51	مغفاة
69 - 51	مغفاة
70 - 51	مغفاة
71 - 51	مغفاة
72 - 51	مغفاة
73 - 51	مغفاة
74 - 51	مغفاة
75 - 51	مغفاة
76 - 51	مغفاة
77 - 51	مغفاة
78 - 51	مغفاة
79 - 51	مغفاة
80 - 51	مغفاة
81 - 51	



رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
معفاة 68 - 10	مصنوعات من الجبس أو تركيب أساسه جبس.
معفاة 68 - 14	أدوات احتكاك (للاجهزة والآلات المخبرية).
معفاة 69 - 09 أ ب	أجهزة ومواد للاستعمال المعدني والكيماوي.
معفاة 69 - 10 ب	أحواض استحمام وغسيل... الخ... للاستعمالات الصحية.
معفاة 70 - 03 أ ب	قضبان أو عيذان أو كرات من الزجاج غير المشغول.
معفاة 70 - 08	أنواع الزجاج المخصص للأمن.
معفاة 70 - 10 ب 1 و 2	قوارير زجاجية من كل نوع.
معفاة 70 - 13	أدوات من الزجاج لمعالجة الحيوانات وللمخابر.
معفاة 70 - 17	أصناف من الزجاج للمخابر والتطهير والصيدلة.
معفاة 71 - 09 أ	أسلاك، خلائط من البلاتين للزرع (في علم الجراثيم).
معفاة 73 - 18 ب	مواسير وأنايب من الحديد أو الصلب.
معفاة 73 - 20 ب	ملحقات الانابيب من الصلب.
معفاة 73 - 21	منشآت معدنية أو أجزاءها.
معفاة 73 - 22	خزانات للمواد الكيماوية عازلة للحرارة.
معفاة 73 - 23	أو اني من الحديد أو الصلب لتعبئة الغازات المضغوطة أو المميعة
معفاة 73 - 32	مواد للحزاقة والبراغة من الصلب.
معفاة 73 - 35	نوابض من الحديد أو الصلب.
معفاة 73 - 36 ج	أدوات الطبخ.
معفاة 74 - 07	أنايب ومواسير من النحاس.
معفاة 74 - 08	ملحقات الانابيب من النحاس.
معفاة 74 - 19	مصدقات نحاسية للمصاصات ذات سعة 300 لتر على الأقل.
معفاة 76 - 02	قضبان وأشرطة مجنية وأسلاك من الألومنيوم.
معفاة 76 - 03	أوراق الألومنيوم على شكل لفائف ذات سمك يقل عن 0,20 مم.
معفاة 76 - 04	صفائح ألواح أوراق وأشرطة من الألومنيوم.
معفاة 76 - 08	بناءات أو أجزاء منها، صفائح، قضبان، معدنية.
معفاة 76 - 11	أواني من الألومنيوم لتعبئة الغازات المضغوطة والمميعة.
معفاة 76 - 16	أدوات أخرى من الألومنيوم.
معفاة 78 - 06 أ	خلاطات رصاصية لمقاومة الاشعاعات.
معفاة 82 - 02	مبارد لنشر القارورات.
معفاة 82 - 03	ملاقط، مفاتيح ضبط قطاعات مواسير الخ....
معفاة 82 - 05	معدات يدوية.
معفاة 82 - 06	سكاكين ونصال قاطعة للآلات والاجهزة الميكانيكية.
معفاة 82 - 07	قطع معدات وعيذان وأشياء مماثلة من كربونات معدنية.

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المنتجات
معفاة 82 - II	أمواس حلاقة كهربائية وغير كهربائية ونصالها.
I2 - 82	مقصات ونصالها.
معفاة 83 - 01	مغاليف وأقفال ضمان.
معفاة 83 - 04	خزانات الملفات والبطاقات الخ ... من معادن مختلفة.
معفاة 83 - 07	أجهزة للإنارة.
08 - 83	أنايب مرنة من معادن مختلفة.
معفاة 83 - I3	سدادات قابلة للتمزيق من معادن مختلفة، سدادات ساكية، مجاريح وأمثالها من معادن مختلفة.
معفاة 83 - I5	أسلاك، عيدان مواسير الخ ... للتليم.
معفاة 84 - 01	مراجل توليد البخار.
معفاة 84 - 02	أجهزة ملحقة بمراجل توليد بخار الماء أو ابخرة أخرى.
معفاة 84 - 07	مراجل توليد الغاز.
معفاة 84 - I0	مضخات ومضخات آلية ومضخات عنفية للسوائل بما فيها المضخات الموزعة التي بها مقياس للضخ ورافعات سائل.
معفاة 84 - II	مضخات ومضخات آلية ومضخات عنفية هوائية ومضخات تفريغ الهواء.
I2 - 84	وحدات تكييف الهواء لتعديل الحرارة والرطوبة في المختبرات.
معفاة 84 - I4	أفران صناعية أو مخبرية.
معفاة 84 - I5	آلات وأجهزة لتوليد البرودة.
معفاة 84 - I7	أجهزة طبية وجراحية للتعقيم بالتسخين الكهربائي أو غيره.
معفاة 84 - I8	آلات وأجهزة الطرد المركزي، أجهزة لتصفية السوائل والغازات وتطهيرها.
معفاة 84 - I9 ب	آلات وأجهزة لتنظيف وتجفيف القارورات وأواني أخرى وللتعبئة والسد ولصق الرقاع على القارورات والعلب واكياس وأواني أخرى لتغليف السلع وشحنها - أجهزة لفصل الأواني.
معفاة 84 - 2I ب	أجهزة ميكانيكية (وان كانت تدار باليد) لرش ونثر ونفث السوائل أو المساحيق. مرشات أخرى.
معفاة 84 - 28	أجهزة لتحضير غذاء الحيوانات، أجهزة تفريغ الدواجن وتربيتها.
	وقطع غيار تلك الأجهزة.
	أجهزة غير محددة في ماياتى مستعملة في الزراعة والبساتين وتربية الدواجن والنحل.
معفاة 84 - 30	أجهزة وآلات لتحضير اللحوم والخضن الخ....

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
32 - 84	آلات وأجهزة للطبع والتغليف بما فيها الآلات الخاصة بخياطة الأوراق.
معفاة 34 - 84	آلات لصف الحروف تشتمل على آلات كاتبة تسمح بطول السطور.
معفاة 35 - 84	آلات لصف الحروف بالطريقة التصويرية وغيرها.
معفاة 40 - 84 أ	ملحقات وقطع غيار لآلات الطباعة الأخرى.
معفاة 45 - 84	آلات للغسل وتجفيف الغسيل.
	أدوات آلية لشغل المعادن غير المذكورة في البنود من 41 - 84 إلى 50 - 84.
معفاة 46 - 84	أدوات آلية لشغل الزجاج.
معفاة 47 - 84	أدوات آلية لشغل الخشب.
48 - 84	قطع غيار وملحقات الآلات من 45 - 84 إلى 47 - 84.
49 - 84	أدوات وأدوات آلية غير كهربائية للاستعمال اليدوي.
50 - 84	آلات وأجهزة للتلحيم بالغاز.
معفاة 52 - 84	آلات حاسبة الكترونية وآلات حاسبة أخرى.
53 - 84	آلة للإحصائيات - آلات حاسبة، آلات جامعة - أجهزة آلية لمعالجة المعلومات ووحداتها.
54 - 84	آلات وأجهزة مكتبية أخرى.
55 - 84	قطع غيار وملحقات البنود من 51 - 84 إلى 54 - 84.
معفاة 61 - 84	أدوات صناعة الحنفيات وأدوات مماثلة أخرى.
معفاة 62 - 84	كرات، أبر، شرائط الخ....
معفاة 63 - 84	بكرات للمحركات المخبرية الصغيرة.
64 - 84	مجموعات فواصل مختلفة التكوين خاصة بالآلات.
معفاة 01 - 85 أ ب ج د	محركات ومغيرات رحوية، محولات، مولدات 10 كغ وأقل. أجزاء وقطع غيار.
02 - 85	مغناطيسات كهربائية، مغناطيسات دائمة، أصناف مغناطيسية أولا. حوامل المثاقب وأدوات أخرى مغناطيسية أو مغناطيسية كهربائية مماثلة للتثبيت، أدوات الربط وتغيير السرعة والموقفات المغناطيسية الكهربائية.
معفاة 03 - 85	بطاريات كهربائية ذات الاستعمال التقني.
معفاة 04 - 85 أ ب ج	مراكم كهربائية.
05 - 85	أدوات وأدوات آلية الكتروميكانيكية (ذات محرك) للاستعمال اليدوي.
معفاة 06 - 85	أجهزة الكتروميكانيكية للاستعمال المنزلي (مصاصة الغبار).

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المنتجات
معفاة 85 - 07	مقصات كهربائية ذات محرك.
85 - 08	أجهزة وأدوات كهربائية للاشعال.
معفاة 85 - 11	أفران - أجهزة للمعالجة الحرارية للمواد بالتأثير الكهربائي أو بحجز الشحنة الكهربائية وقطع غيارها.
معفاة 85 - 12	أجهزة تسخين كهربائية - مناشف.
معفاة 85 - 13 ب 6	جهاز كهربائي للهاتف.
85 - 14	ميكروفونات وحواملها، مكبرات صوت، مضخمات صوت كهربائية ذات ذبذبة منخفضة.
85 - 15	أجهزة إرسال واستقبال وأجهزة نقل المناظر للتلفزيون وقطع غيارها.
85 - 17	أجهزة كهربائية للتنبيه الصوتي أو النظري غير الموجودة في 85 - 09 و 85 - 16.
85 - 18 أ ب	مكثفات كهربائية ثابتة أو متغيرة أو قابلة للتثبيت.
معفاة 85 - 19 أ	أجهزة لقطع وتقسيم ووقاية ووصل التيارات الكهربائية (روابط - صهورات مناشب...).
85 - 20 أ ب ج د	مصابيح وأنابيب كهربائية بما فيها ذات الأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء.
85 - 21	مصابيح، أنابيب وصمامات الكترونية ديود وترنستر وترانزستور الكتروني مصغر وقطع غيارها.
85 - 22	أجهزة كهربائية للتطهير.
معفاة 85 - 24	قطع من فحم أو من غرافيت للاستعمال الكهربائي - مقاومة مسخنة (غير المذكورة في الرقم 85 - 12).
85 - 26	قطع عازلة غير 85 - 25.
85 - 28	أجزاء وقطع غيار كهربائية لآلات وأجهزة غير مذكورة في هذا الفصل.
معفاة 87 - 03	سيارات للاستعمال المخبري (تحقيقات عن الاوبئة).
معفاة 87 - 06	أجزاء وقطع غيار وملحقات السيارات المذكورة في 87 - 03.
90 - 01 أ ب	عدسات، ومواسير، مرايا وغيرها من عناصر بصرية مركبة للادوات والاجهزة.
معفاة 90 - 04 أ	نظارات وقائية.
معفاة 90 - 07 ب ج	أجهزة تصويرية وقطع غيارها.
معفاة 90 - 08 ب ج	أجهزة سينمائية وتصويرية (أجهزة التقاط المناظر والصوت أو مشتركة) أجهزة عرض مع اذاعة الصوت أو بدونها.

رقم التعريف الجمركية	تعيين المنتجات
09 - 90	أجهزة عرض ثابتة أجهزة تصويرية للتكبير أو التصغير.
10 - 90	أجهزة وأدوات من النوع المستعمل في المخابر التصويرية أو السينمائية غير مذكورة أو داخلية في مكان آخر من هذا الفصل (أجهزة استنساخ) الصور بالتماس - بكرات لف الافلام، شاشة عرض.
11 - 90	مجاهر وديفراكتوغرافات الكترونية وبروتونية.
12 - 90	مجاهر بصرية بما فيها المجهزة بأدوات التقاط وعرض الصور.
13 - 90 معفاة	مركبات الاضواء، أجهزة وأدوات بصرية أخرى.
15 - 90	موازين حساسة تبلغ حساسيتها 5 سنتغرام وأقل مع عياراتها أو بدونها.
17 - 90	أدوات وأجهزة خاصة بالطب والجراحة العامة وجراحة الاسنان والطب البيطري بما فيها أجهزة الكهرباء الطبية وأجهزة الاختبار البصري.
20 - 90 معفاة	أجهزة تستعمل الاشعة بما فيها لوحات الضبط وأجزاء وقطع غيار وملحقات أخرى.
21 - 90	أدوات وأجهزة ونماذج تستعمل في الشرح ولا تستعمل في أغراض أخرى.
23 - 90	مقاييس الكثافة والطول والسوائل وأدوات مماثلة لقياس الحرارة والضغط والرطوبة والهواء مسجلة أو غير مسجلة أو مركبة في ما بينها.
24 - 90 معفاة	مقاييس الضغط والارتفاع والصب.
25 - 90 معفاة	أدوات وأجهزة للتحليلات الفيزيائية والكيميائية وأجهزة قياس الحرارة الجسمية والضوء والصوت.
26 - 90 معفاة	أجهزة لقطع العرض المجهرى، الاجزاء وقطع الغيار.
27 - 90 معفاة	عدادات الغاز والسوائل والكهرباء.
28 - 90	عدادات أخرى - أجهزة تبطيء السرعة، عدادات المسافات بالخطى.
29 - 90	أجهزة وأدوات كهربائية أو الكترونية للقياس والمراقبة والتسوية والتحليل.
01 - 91 معفاة	أجزاء وقطع غيار الاجهزة المذكورة في 90 - 23، 90 - 24، 90 - 25، 90 - 27، 90 - 28.
04 - 91 معفاة	عدادات الزمن
	ساعات الحائط وساعات مماثلة.

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المنتجات
06 - 91	أجهزة مزودة بحركة ساعة تسمح بحركة آلية في وقت معين (قاطع التيار أو عاكس التيار).
معفاة 91 - II ب	لوازم أخرى لأنواع الساعات.
معفاة 92 - II	أجهزة تسجيل الصورة والصوت للتعليم باستثناء الحاكى والالكتروفون.
معفاة 92 - 12	حوامل صوت مسجل أو غير مسجل للأجهزة المذكورة في 92 - II.
معفاة 92 - 13	ملحقات وقطع غيار 92 - II.
معفاة 94 - 01	مقاعد للمستمعين في مدرج وتجهيزاتها.
معفاة 94 - 02	طاولات الفحص والعمليات، أثاث الطب والجراحة الأخرى بما فيه الأجزاء وقطع الغيار.
معفاة 94 - 03	أثاث آخر وأجزأؤه. أفرشة القش.
معفاة 96 - 01	فرشاة - أدوات الفراشى غير السنينة.
06 - 96	مناخل وغراييل يدوية مخبرية من كل المواد.
معفاة 98 - 03	ريش للتسجيل - محراف لأدوات المخابر - حبر لجهاز الاستنساخ.
معفاة 98 - 06	ألواح للكتابة.
معفاة 98 - 07	اختام عدادة ومؤرخة آلية أولا.
معفاة 98 - 08	أشرطة محبرة للأجهزة الطبية.

## الملحق رقم 2

الأدوات والأجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمنتجات الكيماوية والمكونات الالكترونية المخصصة لمعهد باستور بالجزائر (المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980)

أنا المسمى يوم (I) ..... أشهد أن العتاد المبين أدناه (2) .....

المقتنى في التراب الوطنى (3) .....

المستورد عن طريق (3) .....

وارد فى القائمة الملحقه بالقرار المؤرخ فى ..... المخصصة للاستعمال من (4) .....

حرر بـ يوم .....

التوقيع (I)

## الشراء فى التراب الوطنى (5)

اشترى العتاد المذكور أعلاه لدى (6)

بقيمة معفاة من الضريبة قدرها

على أساس الفاتورة رقم :

حرر فى ..... يوم

## التوقيع (I)

## الاستيراد (7)

لقد تم اعفاء العتاد المبين أعلاه من الرسوم والحقوق الجمركية والرسم الوحيد الاجمالى عند الانتاج وحسب البند د 3 رقم ..... المؤرخ فى

حرر فى ..... يوم

## مصلحة الجمارك

(1) مدير المؤسسة ،

(2) نوعية التجهيزات ،

(3) أشطب العبارات غير المفيدة ،

(4) اسم المؤسسة المرسل اليها وعنوانها ،

(5) اطار يملأ اذا كان العتاد مشترى من صانع جزائرى ،

(6) اسم المورد الذى يلزمه أن يحتفظ بشهادة ويرسل الثانية سندا لتصريحه برقم الاعمال الى مصلحة الرسوم على رقم الاعمال التى ينتمى اليها ،

(7) اطار تملؤه مصلحة الجمارك اذا كان العتاد مستوردا ويلزم أن ترجع نسخة من الشهادة الى

المستورد بعد استكمال جوابها.

– بمقتضى المرسوم رقم 80 – 109 المؤرخ فى 26 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 12 أبريل سنة 1980 والمتضمن تحديد كفاءات الالتزام بدفع الاجور للأطباء والصيادلة وجراحي الاسنان الذين تقتصر مهامهم على العمل بصفة دائمة فى المراكز الطبية الاجتماعية واللجان الطبية والهيكل الاخرى التابعة للمؤسسات الوطنية والمحلية والضمان الاجتماعى والتعاونيات والمؤسسات والهيئات العمومية وادارات الدولة، المتمم بالمرسوم رقم 80 – 135 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1980،

– وبمقتضى المرسوم رقم 65 – 259 المؤرخ فى 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

قرار مؤرخ فى 22 ربيع الاول عام 1402 الموافق 18 يناير سنة 1982 يصمى تحديد كفاءات سديد المصاريف التى تتكفل بها انقطاع الصحية، عملا بالمرسوم رقم 80 – 109 المؤرخ فى 12 أبريل سنة 1980، المتضمن تحديد كفاءات الالتزام بدفع الاجور للأطباء والصيادلة وجراحي الاسنان الذين تقتصر مهامهم على العمل بصفة دائمة فى المراكز الطبية الاجتماعية واللجان الطبية والهيكل الاخرى التابعة للمؤسسات الوطنية والمحلية والضمان الاجتماعى والتعاونيات والمؤسسات والهيئات العمومية وادارات الدولة، المتمم.

ان وزير المالية،

## وزارة الداخلية

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام ولاية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 تنهى مهام السادة التالية أسماءهم بصفتهم ولاية لدى الولايات التالية :

- عبد الرزاق طالب بن ذياب بتبسة،
- ابن يوسف بومهدى بباتنة،
- عبد العزيز بو القرون بالمدينة،
- لتكليفهم بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام كتاب عامين بالولايات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 تنهى مهام السادة الآتية أسماءهم بصفتهم كتابا عامين لدى الولايات التالية :

- العربي ثابتى، لدى ولاية بشار،
- محمد سراج، لدى ولاية قسنطينة،
- أوالعيد حميطوش لدى ولاية تامنراست،
- محمد بلميمون لدى ولاية معسكر،
- محمد توام لدى ولاية بسكرة،
- عبد المجيد تبون لدى ولاية باتنة،
- بلحول سكيو، لدى ولاية الاغواط،
- صالح ابراهيمى لدى ولاية المسيلة،
- سعيد حسين لدى ولاية الشلف،
- الشريف مقدم لدى ولاية تيارت،
- الهاشمى جيار لدى ولاية قالمة،
- ادير آيت عمرو لدى ولاية سيدى بلعباس،
- سليمان جيدل لدى ولاية ورقلة،
- مصطفى نابتى لدى ولاية تبسة،
- محمد وحسن أوصديق لدى ولاية الجلفة،
- خير الدين الشريف لدى ولاية مستغانم.
- ويدهى المعنيون لمهام أخرى.

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : ان موضوع هذا القرار هو تحديد كيفيات تسديد مصاريف الالتزام من القطاعات الصحية تطبيقا للمرسوم رقم 80 - 109 المؤرخ في 12 أبريل سنة 1980 المذكور أعلاه، المتمم، لاسيما المادة 5 مكرر منه.

المادة 2 : يتمين على مديرى القطاعات الصحية ارسال سندات التحصيل من أجل التسديد المترتب على الهيئات صاحبة العمل الخاصة بالالتزام القطاعات الصحية تطبيقا للمرسوم رقم 80 - 109 المؤرخ في 12 أبريل سنة 1980، المذكور أعلاه وذلك كل 3 أشهر. ترفق هذه السندات بجدول يثبت المصاريف.

ترسل نسخة من الوثائق المذكورة أعلاه الى القابض المكلف بمسك محاسبة القطاع الصحى المعنى قصد تحصيل المبالغ.

المادة 3 : يكلف قابضو القطاعات الصحية، تطبيقا لاحكام المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم، بتحصيل هذه السندات عند استلامها لدى المؤسسات والهيئات العمومية المعنية.

المادة 4 : يجب على المؤسسات والهيئات العمومية صاحبة العمل القيام بدفع المصاريف المذكورة فى المادة الاولى أعلاه فور تسليمها سندات الاستلام هذه.

المادة 5 : ينشر هذا القرار فى 22 ربيع الاول عام 1402 الموافق 18 يناير سنة 1982.

حرر بالجزائر فى 22 ربيع الاول عام 1402 الموافق 18 يناير سنة 1982.

عن وزير المالية

الامين العام

مراد بن أشنهو



مراسيم مؤرخة في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 تتضمن انتهاء مهام رؤساء دوائر.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982، تنهى مهام رؤساء الدوائر الآتية أسماؤهم :

— محمد الطاهر معمري، رئيس دائرة باب الوادي ،

— عبد اللطيف بسايح، رئيس دائرة بشار ،

— خضير براح، رئيس دائرة البليدة ،

— زقاي بوعلام، رئيس دائرة مليانة ،

— عبد القادر معروف، رئيس دائرة الوادي ،

— خليفة أويدير، رئيس دائرة قايس ،

— عيسى سقاي، رئيس دائرة عين التوتة ،

— حمودي بوقرة، رئيس دائرة بريكة ،

— محمد الاخضر علوي، رئيس دائرة نقاوس،

— أحمد قادري، رئيس دائرة سيدي بلعباس،

— العربي شايب الذراع، رئيس دائرة بني صاف ،

— محيي الدين شرفي، رئيس دائرة أميزور ،

— ميلود دالي، رئيس دائرة أريش ،

— عبد الرحمن لوبيير، رئيس دائرة بسكرة ،

— الهادي بروري، رئيس دائرة عنابة ،

— محمد رمضان، رئيس دائرة بئر مراد

رايس ،

— علي بوشنتوف قاضي، رئيس دائرة العفرون،

— عبد القادر بغدادى، رئيس دائرة قسنطينة ،

— الحاج خليفة عيساوي، دائرة أرزيو ،

— عمر جمال بن شعبان، رئيس دائرة الاربعاء،

— عبد الوهاب بكللي، رئيس دائرة العلمة ،

— رحيم حموتن، رئيس دائرة عين تدلس ،

— مصطفى سالمى، رئيس دائرة اين امناس ،

— بوزيان عين السبع، دائرة السوقر ،

— ابراهيم لمهل، رئيس دائرة بوشقوف ،

— اسماعيل ايدير، رئيس دائرة سوق أهراس،

— أحمد لعموري، رئيس دائرة قالمة ،

— حمالات بوزبيد، رئيس دائرة جيجل ،

— حسن صديقي، رئيس دائرة ندرومة ،

— أحمد بوطويل، رئيس دائرة بوقاعة ،

— البشير حمليلى، رئيس دائرة ابن باديس ،

— الاعرج زيانى، رئيس دائرة سيق ،

— الحبيب بن ييقى، رئيس دائرة العبادلة ،

— عبد المالك سلال، رئيس دائرة تامنراست ،

— رمضان حدادي، رئيس دائرة الحروش ،

— عبد العزيز بكة، رئيس دائرة بني هندل،

— خليل عمري، رئيس دائرة عين صالح ،

— عبد القادر عبد الكمال، رئيس دائرة

مشرية ،

— بومدين بوعلو، رئيس دائرة عين تموشنت ،

— الحبيب بن علي، رئيس دائرة المحمدية ،

— نجم الدين الاكلح عياط، رئيس دائرة

عين بوسيف ،

— أحمد بوسة، رئيس دائرة بوسعادة ،

— الطاهر خرصى، رئيس دائرة بوقادير ،

— محمد الاندلسي، رئيس دائرة سفيزف ،

— علال برادعي، رئيس دائرة تلاغ ،

— مصطفى بن قصد علي، رئيس دائرة ششار ،

— أحمد دليح، رئيس دائرة خنشلة ،

— عبد العزيز بن الوارث، رئيس دائرة الميلية،

— محمد براهيمى، رئيس دائرة الحساسنة ،

— مصطفى الشول، رئيس دائرة العوينات ،

— بلقاسم بوطيبة، رئيس دائرة تبسة ،

— محمد عزوني، رئيس دائرة تيميمون ،

— عمرو علام، رئيس دائرة حاسي بجيج ،

— الطاهر مليزي، رئيس دائرة عين بسام ،

— قدور الاحول، رئيس دائرة الابيض سيدي

الشيخ ،

— أحمد عبد العزيز، رئيس دائرة تندوف ،

— عبد الرشيد قرام، دائرة زيغود يوسف ،

— محمد أوزليفي، رئيس دائرة سيدي عيش،

— نور الدين تيجاني، رئيس دائرة بجاية.

ويدعى المعنيون الى مهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يتضمن تعيين كتاب عامين بالولايات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يعين السادة الآتية أسماؤهم كتابا عامين لدى الولايات التالية :

- محمد توام لدى ولاية باتنة،
- عبد المجيد تبون لدى ولاية المسيلة،
- بلحول سكيو لدى ولاية بشار،
- الياس مسعود ناصر لدى ولاية تامنراست،
- صالح ابراهيمي لدى ولاية قسنطينة،
- عبد القادر عيساوي لدى ولاية الجلفة،
- سعيد حسين لدى ولاية تيارت،
- الشريف مقدم لدى ولاية قالمة،
- الهاشمي جيار لدى ولاية سيدي بلعباس،
- ايدير آيت عمرو لدى ولاية الاغواط،
- سليمان جيدل لدى ولاية تبسة،
- مصطفى نابتي لدى ولاية ورقلة،
- محمد وحسن أوصديق لدى ولاية مستغانم،
- خير الدين الشريف لدى ولاية بسكرة،
- البشير بن يحيى لدى ولاية الشلف،
- سعدى بوقفة لدى ولاية معسكر.

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يتضمن تعيين رؤساء دوائر.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 يعين السادة الآتية أسماؤهم رؤساء دوائر :

- محمد الطاهر معمري، رئيس دائرة الشارقة،
- عبد اللطيف بسايح، رئيس دائرة باب الوادي،
- خضير براح، رئيس دائرة بشر مراد رايس،
- زقاي بوعلام، رئيس دائرة تميمون،

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 انتهى مهام السجينين الآتي اسماهما، بصفتهم رئيسي الدائرتين التاليتين :

- الطاهر عيلان، رئيس دائرة مروانة،
  - محمد حمايتي، رئيس دائرة عين مليلة.
- ويخول المعنيان المطالبة بحقوقهما في التقاعد.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 انتهى مهام السيد مصطفى مكاحلي، بصفته رئيسا لدائرة البيض، المتوفى.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 انتهى مهام السيد فؤاد بن عزوز، بصفته رئيسا لدائرة حجوط.

مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام مديريين للتنظيم والادارة المحلية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 10 شوال عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 انتهى مهام السجينين الآتي اسماهما بصفتهم مديريين للتنظيم والادارة المحلية لدى الولاياتين التاليتين :

- عمار بلحميتي، ولاية وهران،
  - محمد طراي، ولاية المسيلة،
- ويدعى المعنيان لمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982 ينصمّن تعيين ولاية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 شوال عام 1402 الموافق أول غشت سنة 1982، يعين ولاية على الولايات التالية السادة :

- العربي تابتي، بتبسة،
- محمد سراج، بباتنة،
- عبد الرزاق طالب بن ذياب، بالمدية.

- عبد المالك سلال رئيس دائرة أرزيو،
- رمضان حدادي رئيس دائرة خنشلة،
- عبد العزيز بكة رئيس دائرة عين مليلة،
- خليل عمرى رئيس دائرة الحساسنة،
- عبد القادر عبد الكمال رئيس دائرة البيض،
- بومدين بوعلو رئيس دائرة مشرية،
- الحبيب بن على رئيس دائرة الابيض سيدى الشيخ،
- نجم الدين الاكل عياط رئيس دائرة العلمة،
- أحمد بوسة رئيس دائرة بوقاعة،
- الطاهر خرصى رئيس دائرة سيدى بلعباس،
- محمد الاندلسى رئيس دائرة عين تموشنت،
- علال برادعى رئيس دائرة ابن باديس،
- مصطفى بن قصد على رئيس دائرة سفيزف،
- أحمد دليح رئيس دائرة الحروش،
- عبد العزيز بن الوارث رئيس دائرة زيغود يوسف،
- محمد براهيمى رئيس دائرة عين صالح،
- مصطفى الشول رئيس دائرة تبسة،
- بلقاسم بوطيبة رئيس دائرة العوينات،
- محمد عزونى رئيس دائرة السوقر،
- عمرو علام رئيس دائرة بنى هندل،
- الطاهر مليزى رئيس دائرة تيقزيرت،
- قدور الاحول رئيس دائرة بنى صاف،
- أحمد عبد العزيز رئيس دائرة ندرومة،
- درار لهتيهت رئيس دائرة نقاوس،
- عمر بلحميتى رئيس دائرة القليعة،
- عبد اللطيف بن زين رئيس دائرة مروانة،
- محمد الشريف جبارى رئيس دائرة بوسعادة،
- رشيد فاطمى رئيس دائرة اين أمناس،
- محمد طراى رئيس دائرة تامنراست،
- مصطفى حسنى رئيس دائرة تلاغ،
- السعيد وهاب رئيس دائرة ششار،
- عواد بن عبد الله رئيس دائرة تندوف.

- عبد القادر معروف، رئيس دائرة عنابة،
- خليفة أويدير رئيس دائرة بريكة،
- عيسى سقاى رئيس دائرة أريس،
- حمودى بوقرة رئيس دائرة قايس،
- محمد الاخضر علوى رئيس دائرة عين القوتة،
- أحمد قادري رئيس دائرة بشار،
- العربى شايب الذراع رئيس دائرة العبادلة،
- محمد أوزليفى رئيس دائرة بجاية،
- نور الدين تيجانى رئيس دائرة أميزور،
- محيى الدين شرفى رئيس دائرة سيدى عيش،
- ميلود دالى رئيس دائرة بسكرة،
- عبد الرحمن لوبير رئيس دائرة الوادى،
- الهادى برورى رئيس دائرة البلدية،
- محمد رمضان رئيس دائرة العفرون،
- على بوشنتوف قاضى رئيس دائرة حجوط،
- عبد القادر بغدادى رئيس دائرة الاربعاء،
- الحاج خليفة عيساوى رئيس دائرة سور الغزلان،
- عمر جمال بن شعبان رئيس دائرة عين بسام،
- عبد الوهاب بكللى رئيس دائرة قسنطينة،
- رحيم حموتن رئيس دائرة حاسى بحبح،
- مصطفى سالمى رئيس دائرة مليانة،
- بوزيان عين السبع رئيس دائرة بوقادير،
- ابراهيم لمهل رئيس دائرة قالمة،
- اسماعيل ايدير رئيس دائرة بوشقوف،
- عبد الرشيد قرام رئيس دائرة سوق أهراس،
- أحمد لعمورى رئيس دائرة جيجل،
- حمالات بوزبيد رئيس دائرة الميلية،
- حسن صديقى رئيس دائرة المحمدية،
- أحمد بوطويل رئيس دائرة سيق،
- البشير حمليلى رئيس دائرة عين بوسيف،
- الاعرج زيانى رئيس دائرة عين تدلس،
- الحبيب بن يبقى رئيس دائرة سيدى على،

## كتابة الدولة للصيد والنقل البحري

مرسوم رقم 82 - 279 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يعدل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 77 المؤرخ في اول صفر عام 1387 الموافق 11 مايو سنة 1967 والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن انشاء منطقة ملاحة مخصصة للعلم الجزائري،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 50 المؤرخ في اول ربيع الثاني عام 1389 الموافق 17 يونيو سنة 1969 المتضمن احتكار أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ الجزائرية والنقل البحري واستئجار السفن،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 المتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 25 المؤرخ في 17 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتعلق بتمثيل المؤسسات والمنشآت العمومية في الخارج وجميع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والذي يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 المتضمن القانون البحري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 120 المؤرخ في 18 ربيع الاول عام 1391 الموافق 13 مايو سنة 1971 والمتضمن اختصاص الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة في مجال الوساطة البحرية بالموانئ الجزائرية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 178 المؤرخ في 7 جمادى الاولى عام 1391 الموافق 30 يونيو سنة 1971 الذي يخول الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة مهمة الايداع البحري في الموانئ الجزائرية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

- وبناء على رأى اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات،

- ونظرا الى أنه بموجب الاحكام الدستورية، فان انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها ليس من اختصاص الميدان التشريعي، بل هو من اختصاص الميدان التنظيمي،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم مايلي :

## الباب الاول

## التسمية - الهدف - المقصود

المادة الاولى : يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة الذى حدده الامر رقم 67 - 77 المؤرخ فى II مايو سنة 1967 المشار اليه اعلاه فى اطار الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 23 ابريل سنة 1975 المتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى وعملا بأحكام المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 4 أكتوبر سنة 1980 المتعلق بتنفيذ اعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 2 : تسمى الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة فى اطار المادة الاولى اعلاه، الشركة الوطنية للنقل البحرى، وهى مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادى وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولأحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه. وتمتد الشركة تاجرة فى علاقاتها مع الغير، ويسرى عليها التشريع الجارى به العمل، كما تخضع للقواعد الواردة فى هذا المرسوم.

المادة 3 : تتولى الشركة فى نطاق المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القيام بما يأتى :

- النقل البحرى (المسافات البعيدة، والمساحلة الدولية والوطنية) للمسافرين والبضائع باستثناء المحروقات والمواد الكيماوية فى حالتها السائلة أو الغازية، بواسطة سفن تملكها أو تستأجرها، وتسيير هذه السفن سواء فى المجال البحرى أو التجارى.

وتقوم فى هذا الاطار بما يأتى :

- عمليات العبور لحسابها أو لحساب الغير،  
- احتكار الايداع والوساطة البحرية بالنسبة الى اناقل البضائع و/أو المسافرين،

- صيانة السفن المعنية فى ما يخصها.

- احتكار الاستئجار والايجار لحسابها ولحساب الغير فى اطار هدفها،

- مهام الوكيل البحرى سواء فى الجزائر أم فى الخارج ضمن احترام الاحكام القانونية والتنظيمية، ومهام وكيل السفر وتموين السفن المعنية.

كما يمكنها أن تقوم بجميع العمليات المالية والتجارية والصناعية والمقارية وغير المقارية المرتبطة بأعمالها والكفيلة بأن تساعد على نموها فى حدود اختصاصاتها وضمن اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل.

المادة 4 : تبقى الشركة الوطنية للنقل البحرى فى نطاق مهمتها، وبحلول تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ ووفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، وللأحكام المذكورة، مزودة بالامتلاك والاعمال التى يتبين انها موجهة لاداء مهمتها، وبالهياكل المرتبطة بإدارة وسير هياكلها ووسائلها، وبالمستخدمين التابعين لإدارة وسير هذه الهياكل والوسائل.

تقتطع من موضوع الامر رقم 67 - 77 المؤرخ فى II مايو سنة 1967 والمتعلق بالقانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، عناصر الأملاك وشرط الاعمال التى يتبين أنها موجهة لانجاز المهمة التى ستسند الى الشركة الوطنية للنقل البحرى الخاص بالمحروقات والمواد الكيماوية فى حالتها السائلة أو الغازية، والى المؤسسات المينائية فيما يتعلق بالسحب وكذا المستخدمين المرتبطين بإدارة هذه الهياكل والوسائل وسيرها.

المادة 5 : تمارس الشركة أعمالها المطابقة لهدفها فى مجموع التراب الوطنى، وخارج التراب الوطنى، وذلك فى اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل وضمن حدود اختصاصاتها.

المادة 6 : يكون المقر المركزى للشركة فى مدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

## الباب الثانى

### هياكل الشركة - تسييرها وسيرها

المادة 7 : تخضع هياكل الشركة وتسييرها وسيرها وكذا هيكل وحداتها عند الاقتضاء وتسييرها وسيرها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام المنصوص عليها فى الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلقة بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وبالنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : يصادق على التنظيم الداخلى للشركة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 9 : تحظى الشركة بالشخصية المدنية وبالأستقلال المالى.

المادة 10 : هيئات الشركة ووحداتها هى :

- مجلس العمال،
- اللجان الدائمة،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 11 : تتولى هيئات الشركة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتألف منها. وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تتكون وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية وللنصوص اللاحقة له.

## الباب الثالث

### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 12 : تخضع الشركة لوصاية ومراقبة

المادة 13 : تساهم الشركة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات وفقا للشروط التى حددها المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجلس التنسيق الخاص بالمؤسسات الاشتراكية.

## الباب الرابع

### ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات الشركة للأحكام القانونية السارية على أملاك المؤسسات الاشتراكية.

المادة 15 : يحدد مبلغ رصيد الشركة بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

المادة 16 : كل تغيير محتمل للرصيد الاصلى يجب أن يتم بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى بعد اقتراح من المدير العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال.

## الباب الخامس

### هيكل المؤسسة المالى

المادة 17 : تسرى على الهيكل المالى للمؤسسة الأحكام القانونية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تعرض الحسابات التقديرية الخاصة بالشركة ووحداتها مصحوبة بأراء وتوصيات مجلس العمال على موافقة وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية فى الآجال القانونية.

المادة 19 : يرسل الحساب الختامى وحساب الاستثمار العام، وحساب الخسائر والإرباح

المادة 25 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم، ولاسيما الامر رقم 67 - 77 المؤرخ فى II مايو سنة 1967 والمتضمن تعديل هياكل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة.

المادة 26 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 280 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن حل الشركة الوطنية لشحن وتفرغ البضائع وتحويل ما يتبعها من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 16 المؤرخ فى 13 صفر عام 1391 الموافق 9 أبريل سنة 1971 والمتضمن احداث الشركة الوطنية لشحن وتفرغ البضائع - وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات،

وحساب تخصيص النتائج، وتقرير النشاط السنوى للسنة المالية المنصرمة مشفوعا كل ذلك بأراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير المؤسسة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات الشركة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975، والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السادس

### احكام تتعلق بالتحويل

المادة 21 : يترتب على تحويل الوسائل والهياكل عملا بأحكام المادة الرابعة من هذا المرسوم ما يلى :

- اعداد جرد كمى ونوعى وتقديرى فى اطار التنظيم الجارى به العمل الذى يحدد عناصر الاملاك المحفوظة والاعمال والوسائل المستبقة للشركة الوطنية للنقل البحرى.

المادة 22 : تقوم بالعمليات الناجمة عن تطبيق الاحكام المذكورة اعلاه لجنة يشترك فى رئاستها كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية أو ممثلهما.

## الباب السابع

### اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم بنفس الطريقة التى تم بها وضع النص المذكور. يكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن حل الشركة وتصفية أموالها وتحديد الجهة التى تؤول اليها الا بموجب نص قانونى مماثل للاول يحدد شروط تصفياتها واسناد أموالها.

— قسم من الممتلكات »

— الاعمال الضرورية لممارسة مهمتها »

— الهياكل والوسائل المرتبطة بالاعمال »

— المستخدمون الذين لهم صلة بتسيير الهياكل

والوسائل وعملها فيما يرجع اليهم قباها.

المادة 4 : يترتب على التحويل المنصوص عليه

في المادة 3 أعلاه اعداد ما يأتي :

I) جرد كمى وكيفى وتقديرى، تمده طبقا

للقوانين والتنظيمات المعمول بها، لجنة تضم ممثلى

كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية

وان اقتضى الامر أية سلطة معنية، وتضبط

قائمتها بصفة مشتركة.

يرأس اللجنة كاتب الدولة للصيد والنقل

البحرى، أو مثله.

— حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة

في ممارسة المهمة المسندة، تبين قيمة عناصر

الممتلكات التى تحول الى كل واحدة من المؤسسات

الجديدة.

يجب أن تراقب المصالح المختصة في وزارة

المالية حصيلة الاعمال الختامية وتؤشرها في ظرف

ثلاثة أشهر على الاكثر.

2) تحديد اجراءات خاصة بتبليغ المعلومات

والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه

في المادة 3 أعلاه.

ولهذا الغرض يضبط كاتب الدولة للصيد

والنقل البحرى الكيفيات الضرورية لحماية

المحفوظات والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسات

الجديدة.

المادة 5 : تبقى حقوق المستخدمين المنصوص

عليهم في المادة 3 أعلاه وواجباتهم، خاضعة للاحكام

القانونية الواردة في القوانين الاساسية أو في

التعاقدات التى تتحكم فيهم عند تاريخ سريان مفعول

هذا المرسوم.

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 16 المؤرخ في 16

ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982

والمتضمن تعديل هياكل الحكومة »

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 39 المؤرخ في

27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982

والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للصيد

والنقل البحرى »

— وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة

المؤسسات »

— ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بأن

انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها

ليس من اختصاص الميدان القانونى بل هو من

اختصاص الميدان التنظيمى »

— وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء »

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تحل الشركة الوطنية لشحن

وتفريغ البضائع، فى اطار تطبيق احكام المرسوم

رقم 80 — 242 المؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 المشار

اليه أعلاه.

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة الاولى أعلاه،

تحول الممتلكات وجميع الاعمال والهياكل والوسائل

والمستخدمين، فى اطار التنظيم المعمول به وحسب

الحالة، الى المؤسسات المينائية المبينة أدناه تبعا

لمهمتها واختصاصها :

— المؤسسة المينائية بمدينة الجزائر »

— المؤسسة المينائية بعنابة »

— المؤسسة المينائية بوهران »

— المؤسسة المينائية بمستغانم »

— المؤسسة المينائية بسكيكدة »

— المؤسسة المينائية ببجاية »

— المؤسسة المينائية بأرزيو »

— المؤسسة المينائية بالفزوات.

المادة 3 : يحول الى كل مؤسسة مينائية ذكرت

في المادة 2 السابقة، ما يأتى وضمن الشروط

الواردة أدناه وقصد الاضطلاع بالمهمة المسندة

اليها :



- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 39 المؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات ،

- ونظرا للاحكام الدستورية التى تقضى بأن انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها ليس من اختصاص الميدان القانونى بل هو من اختصاص الميدان التنظيمى ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،  
يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يحل المكتب الوطنى للموانىء،  
فى اطار تطبيق احكام المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 4 أكتوبر سنة 1980 المشار اليه أعلاه.

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة الاولى أعلاه،  
تحول الممتلكات وجميع الاعمال والهيكل والوسائل والمستخدمين، فى اطار التنظيم المعمول به وحسب الحالة، الى المؤسسات المينائية المبنية أدناه تبعا لمهمتها واختصاصها :

- المؤسسة المينائية بمدينة الجزائر ،
- المؤسسة المينائية بعنابة ،
- المؤسسة المينائية بوهران ،
- المؤسسة المينائية بمستغانم ،
- المؤسسة المينائية بسكيكدة ،
- المؤسسة المينائية ببجاية ،
- المؤسسة المينائية بأرزيو ،
- المؤسسة المينائية بالغزوات.

المادة 3 : يحول الى كل مؤسسة مينائية ذكرت فى المادة 2 السابقة، ما يأتى وضمن الشروط الواردة أدناه وقصد الاضطلاع بالمهمة المسندة اليها :

يحدد كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى عند الاقتضاء بالنسبة للمستخدمين المعنيين الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان السير المنتظم والمستمر فى المؤسسات المينائية الجديدة.

المادة 6 : يكلف كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 281 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن حل المكتب الوطنى للموانىء وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهيكل ووسائل ومستخدمين.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 29 المؤرخ فى 18 ربيع الاول عام 1391 الموافق 13 مايو سنة 1971 والمتضمن انشاء المكتب الوطنى للموانىء ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان السير المنتظم والمستمر في المؤسسات المينائية الجديدة.

المادة 6 : يكلف كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982. الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 882 - 282 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء الشركة الوطنية للنقل البحرى للمحروقات والمواد الكيماوية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن انشاء منطقة ملاحه مخصصة للعلم الجزائرى،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 المتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

- قسم من الممتلكات،

- الاعمال الضرورية لممارسة مهمتها،

- الهياكل والوسائل المرتبطة بالاعمال،

- المستخدمون الذين لهم صلة بتسيير الهياكل والوسائل وعملها فيما يرجع اليهم تباعا.

المادة 4 : يترتب على التحويل المنصوص عليه

فى المادة 3 اعلاه اعداد ما يأتى :

I) جرد كمى وكيفى وتقديرى، تعده طبقا

للقوانين والتنظيمات المعمول بها، لجنة تضم ممثلى

كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير المالية

وان اقتضى الامر أية سلطة معنية، وتضبط

قائمها بصفة مشتركة.

يرأس اللجنة كاتب الدولة للصيد والنقل

البحرى، او ممثله.

- حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة

فى ممارسة المهمة المسندة، تبين قيمة عناصر

الممتلكات التى تحول الى كل واحدة من المؤسسات

الجديدة.

يجب أن تراقب المصالح المختصة فى وزارة

المالية حصيلة الاعمال الختامية وتؤشرها فى ظرف

ثلاثة أشهر على الاكثر.

2) تحديد اجراءات خاصة بتبليغ المعلومات

والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه

فى المادة 3 اعلاه.

ولهذا الغرض يضبط كاتب الدولة للصيد

والنقل البحرى الكيفيات الضرورية لحماية

المحفوظات والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسات

الجديدة.

المادة 5 : تبقى حقوق المستخدمين المنصوص

عليهم فى المادة 3 اعلاه وواجباتهم، خاضعة لاحكام

القانونية الواردة فى القوانين الاساسية او فى

التعاقدات التى تتحكم فيهم عند تاريخ سريان مفعول

هذا المرسوم.

يحدد كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى

عند الاقتضاء بالنسبة للمستخدمين المعنيين الديميات

يرسم مايلي :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ شركة وطنية ذات طابع اقتصادي وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه، وتسمى «الشركة الوطنية للنقل البحري الخاص بالمحروقات والمواد الكيماوية»، كما تعرف فيما يلي «بالشركة».

وهي تاجرة في علاقاتها مع الغير، ويسرى عليها التشريع الجارى به العمل كما تخضع للقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 2 : تتولى الشركة في نطاق المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القيام بما يأتى :

- النقل البحرى (المسافات البعيدة، والمساحلة الدولية والوطنية) للمحروقات والمواد الكيماوية في حالتها السائلة أو الغازية، بواسطة سفن خاصة تملكها و/أو تستأجرها، وتسير هذه السفن سواء في المجال البحرى أو التجارى .

وتقوم في هذا الاطار بما يأتى :

- عمليات العبور لحسابها أو لحساب الغير،  
- احتكار الايداع والوساطة البحرية بالنسبة الى ناقلى المحروقات والمواد الكيماوية في حالتها السائلة أو الغازية،

- أعمال صيانة السفن المعنية فيما يخصها،  
- احتكار الاستئجار والايجار لحسابها وحساب الغير في اطار هدفها.

- مهام الوكيل البحرى سواء في الجزائر أم في الخارج ضمن احترام الاحكام القانونية والتنظيمية ،

- تموين السفن المعنية.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والذي يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 25 المؤرخ في 17 محرم عام 1394 الموافق 20 فبراير سنة 1974 والمتعلق بتمثيل المؤسسات والمنشآت العمومية في الخارج وجميع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1971 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1963، المعدل بالمرسوم رقم 66 - 296 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للبحث عن الوقود ونتاجه ونقله وتحويله وتسويقه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 120 المؤرخ في 18 ربيع الاول عام 1391 الموافق 13 مايو سنة 1971 والمتضمن اختصاص الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة في مجال الوساطة البحرية بالموانئ الجزائرية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

البحرى بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تحظى الشركة بالشخصية المدنية وبلاستقلال المالى.

المادة 9 : هيئات الشركة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تتولى هيئات الشركة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتألف منها.

وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها الاجتماعى.

تتكون وحدات الشركة ويحدد عددها طبقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 77 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 المتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 11 : تخضع الشركة لوصاية ومراقبة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى الذى يمارس سلطاته وفقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 والذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 12 : تساهم الشركة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات وفقا للشروط التى حددها المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجلس التنسيق الخاص بالمؤسسات الاشتراكية.

### الباب الرابع

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 13 : تخضع ممتلكات الشركة للاحكام القانونية السارية على املاك المؤسسات الاشتراكية.

كما يمكنها أن تقوم بجميع العمليات المالية والتجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية المرتبطة بأعمالها والكفيلة بأن تساعد على نموها فى حدود اختصاصاتها وضمن اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل.

المادة 3 : تتولى الدولة امداد الشركة لاداء مهمتها فى اطار التنظيم الجارى به العمل وتطبيقا لاحكام المادة 4 من المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 المشار اليه أعلاه، بالممتلكات والاعمال والهيكل والوسائل التى كانت فى حوزة الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة موضوع الامر رقم 67 - 77 المؤرخ فى 11 مايو سنة 1967 والمائدة الى الشركة، من أجل تحقيق هدفها وكذا بالمستخدمين المرتبطين بإدارة وسير هذه الاعمال والهيكل والوسائل والممتلكات.

المادة 4 : تمارس الشركة أعمالها المطابقة لهدفها فى مجموع التراب الوطنى، وخارج التراب الوطنى، وذلك فى اطار القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل وضمن حدود اختصاصاتها.

المادة 5 : يكون المقر المركزى للشركة فى أرزيو، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

### الباب الثانى

#### هيكل الشركة - تسييرها وسيرها

المادة 6 : تخضع هيكل الشركة وتسييرها وسيرها وكذا هيكل وحداتها عند الاقتضاء وتسييرها وسيرها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللأحكام المنصوص عليها فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلقة بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلى للشركة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل

(1) - اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، وتتولى ذلك لجنة تضم ممثلى كتابة الدولة للصيد والنقل البحرى ووزارة المالية وكل سلطة معنية أخرى عند الاقتضاء، ويترتب على ذلك ضبط قائمة يشترك فى وضعها من سبق ذكرهم.

يتولى رئاسه اللجنة كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

- اعداد حصيلة الاعمال والوسائل الخاصة لممارسة النقل البحرى للمحروقات والمواد الكيماوية تبين قيمة عناصر الممتلكات التى تحول الى الشركة.

يجب أن تخضع هذه الحصيلة فى أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر لمراقبة وتأشيرة المصالح المختصة بوزارة المالية.

(2) - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل.

ولهذا الغرض يبين كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى الطرق الضرورية لصيانة المحفوظات وحمايتها، وكذا حفظها وتبليغها للشركة الجديدة.

المادة 20 : تبقى حقوق المستخدمين وواجباتهم خاضعة لاحكام القانونية الدستورية أو التعاقدية السارية عليهم عند دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ.

يحدد كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى عند الحاجة للمستخدمين المعنيين الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير الشركة الجديدة سيرا منتظما ومتواصلا.

### الباب السابع

#### اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 21 : يتم كل تعديل لاحكام هذا المرسوم بنفس الطريقة التى تم بها وضعه.

يحدد مبلغ رصيد الشركة بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

المادة 14 : كل تغيير محتمل للرصيد الاصلى يجب أن يتم بقرار مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى بعد اقتراح من المديرية العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال.

### الباب الخامس

#### الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 15 : تسرى على الهياكل المالية للمؤسسة الاحكام القانونية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تعرض الحسابات التقديرية الخاصة بالشركة ووحداتها مصحوبة بأراء وتوصيات مجلس العمال على موافقة وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية فى الآجال القانونية.

المادة 17 : يرسل الحساب الختامى وحساب الاستثمار العام، وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج، وتقرير النشاط السنوى للسنة المالية المنصرمة مشفوعا كل ذلك بأراء وتوصيات مجلس العمال وتقرير المؤسسة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 18 : تمسك حسابات الشركة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975، والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السادس

#### احكام تتعلق بالتحويل

المادة 19 : يترتب على تطبيق المادة 3 أعلاه والمتعلقة بالتحويل ما يلى :

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981 ،  
- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفر الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانىء ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

يكون نص التعديل موضوع اقتراح من المدير العام للشركة يقدمه أثناء اجتماع مجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال، ثم يعرض على كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 22 : لا يمكن حل الشركة وتصفية أموالها وتحديد الجهة التى تؤول اليها الا بموجب نص قانونى مماثل للاول يحدد شروط تصفيتها واسناد أموالها.

المادة 23 : تلغى جميع الاحكام المخالفة فى هذا المجال ولاسيما الاحكام التى يتضمنها المرسوم رقم 66 - 206 المؤرخ فى 22 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن تعديل القانون الاساسى للشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه.

المادة 24 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 283 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مبنائية فى عنابة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

المادة 2 : تتولى المؤسسة في اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبند لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية احسن، ما يأتى :

- تسير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء ،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بارشاد السفن وجرها وقيادتها ،

- تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومى المينائى ،

- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالملكات والاعمال والهياكل والوسائل التى يحوزها المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجمر التى تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى من طبيعتها أن تساعد على تطويرها فى حدود هدفها وفى اطار التنظيم المعمول به.

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد البحرى اجباريا ،

يرسم مايلى :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفق المبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لعنابة» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى المرسوم.

على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للإدارات والهيئات العمومية والمساهمة في الأعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للإدارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

### الباب الرابع الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والإدارات الأخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الخامس ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لأحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 16 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأس المال الأصلي للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الأعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في عنابة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

### الباب الثاني الهيكل - التسيير - الإدارة

المادة 6 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وإدارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاورة اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هيكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الإدارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة



## الباب السادس

## الهياكل المالية للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية فى المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

## الباب السابع

## احكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لعنابة الجزائر محل المكتب الوطنى للموانى والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا فى تاريخ يحدد فى المستقبل.

المادة 22 : تكون كىفیات تطبيق احكام المادة 22 اعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

## الباب الثامن

## اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 284 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية فى سكيكدة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981.

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد البحرى اجباريا ،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفق المبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لسكيدة» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية احسن، ما يأتى :

- تسيير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم اجل بقاء البضائع فى الموانئ ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعيد القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاورة اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

— مجلس العمال ،

— اللجان الدائمة ،

— مجلس المديرية ،

— المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الإدارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للإدارات والهيئات العمومية والمساهمة في الأعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للإدارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

— تنفذ أشغال الصيانة والتهيئة وتجدد الهياكل الأساسية المينائية ،

— تعد بالاتصال مع السلطات الأخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وإنشاء الهياكل الأساسية المينائية وتهيئتها ،

— تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ في الميناء ،

— تمارس احتكار العمليات الخاصة بإرشاد السفن وجرها وقيادتها ،

— تتولى الأمن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومي المينائي ،

— تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها في إطار التنظيم المعمول به بالملكات والأعمال والهياكل والوسائل التي يحوزها المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجبر التي تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والإدارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التي لها صلة بأعمالها والتي من طبيعتها أن تساعد على تطورها في حدود هدفها وفي إطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الأعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في سكيكدة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

### الباب الثاني

الهيكل — التسيير — الإدارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وإدارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السابع أحكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لسكيدة محل المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة وطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا فى تاريخ يحدد فى المستقبل.

المادة 22 : تكون كيفيات تطبيق أحكام المادة 22 أعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

### الباب الثامن

#### اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة صيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

### الباب الرابع

#### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الخامس

#### ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى.

المادة 16 : يتم كل تغيير فى المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض فى جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى.

### الباب السادس

#### الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية فى المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانىء ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانىء وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 285 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية فى بجاية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981 ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحرى ،

— تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومي المينائي ،  
— تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالملكتات والاعمال والهيكل والوسائل التى يحوزها المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجبر التى تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى من طبيعتها أن تساعد على تطورها فى حدود هدفها وفى اطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى بجاية، ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

## الباب الثانى

### الهيكل — التسيير — الادارة

المادة 6 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وادارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللحكام الواردة فى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلى للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى بعد مشاورة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

— وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد البحرى اجباريا .

يرسم مايلى :

## الباب الاول

### التسمية — الهدف — المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفق لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لبجاية» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية احسن، ما يأتى :

— تسير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

— تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

— تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

— تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

— تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء ،

تمارس احتكار العمليات الخاصة بارشاد السفن وجرها وقيادتها ،

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

— مجلس العمال ،

— اللجان الدائمة ،

— مجلس المديرية ،

— المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

احكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة في الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

### الباب الرابع

الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الخامس

ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة للاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 16 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأس مال الاصل للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

### الباب السادس

الهيكل المالي للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية في المؤسسة للاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

مرسوم رقم 82 - 286 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في مدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحري،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

## الباب السابع

### احكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لبجاية محل المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا في تاريخ يحدد في المستقبل.

المادة 22 : تكون كيفيات تطبيق احكام المادة 22 اعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

## الباب الثامن

### اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحري للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وايلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص اصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد



## الباب الاول

## التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفقاً لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لمدينة الجزائر» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية احسن، ما يأتى :

- تسيير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء ،

تمارس احتكار العمليات الخاصة بارشاد السفن وجرها وقيادتها ،

- تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومى المينائى ،

- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانئ ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد البحرى اجباريا ،

يرسم مايلى :

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها في اطار التنظيم المعمول به بالامتلاكات والاعمال والهيكل والوسائل التي يحوزها المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجبر التي تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التي لها صلة بأعمالها والتي من طبيعتها أن تساعد على تطورها في حدود هدفها وفي اطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

## الباب الثاني

### الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هيكل المؤسسة وتسييرها وادارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاورة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هيكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،

- اللجان الدائمة ،

- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة في الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

## الباب الرابع

### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص

## الباب السابع أحكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لمدينة محل المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا فى تاريخ يحدد فى المستقبل.

المادة 22 : تكون كىفيات تطبيق أحكام المادة 22 أعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

## الباب الثامن اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 287 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية فى مستغانم.

ان رئيس الجمهورية

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ،

عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الخامس ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى.

المادة 16 : يتم كل تغيير فى المستقبل للرأسمال الاصلى للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض فى جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى.

## الباب السادس الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية فى المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحرى ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانىء وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد البحرى اجباريا ،

يرسم مايلى :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفق المبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في

16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي

للمؤسسات ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14

ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981 ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29

شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18

محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ في 24

ربيع الثانى عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28

رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17

ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ في 17

جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانىء ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17

ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975

والمالية التي لها صلة بأعمالها والتي من طبيعتها أن تساعد على تطورها في حدود هدفها وفي إطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الأعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في مستغانم، ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

### الباب الثاني

#### الهيكل - التسيير - الإدارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وإدارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الأمر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاورة اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

في الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لمستغانم» ويشار إليها في صلب النص «بالمؤسسة». تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة في المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة في ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات في ظروف اقتصادية أحسن، ما يأتي :

- تسيير الموانئ التي تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وإنشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ في الميناء ،

تمارس احتكار العمليات الخاصة بإرشاد السفن وجرها وقيادتها ،

- تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومي المينائي ،

- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها في إطار التنظيم المعمول به بالملكات والأعمال والهياكل والوسائل التي يحوزها المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجر التي تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والإدارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والمقاربية وغير المقاربية

## الباب الثالث

## أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة في الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

## الباب الرابع

## الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الخامس

## ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 16 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصل للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام

للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

## الباب السادس

## الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية في المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

## الباب السابع

## أحكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لمستغانم محل المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا في تاريخ يحدد في المستقبل.

المادة 22 : تكون كفاءات تطبيق أحكام المادة 22 أعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

## الباب الثامن

## اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة لمصيد والنقل البحرى للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 288 مؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية فى أرزيو.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للمصيد والنقل البحرى ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ فى 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة ،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980

والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ فى 5 ديسمبر سنة 1981 ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ فى 24 ربيع الثانى عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحرى ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانىء ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية،  
البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل  
الاساسية المينائية وتهيئتها ،  
- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن  
والتفريغ فى الميناء ،  
- تمارس احتكار العمليات الخاصة بارشاد  
السفن وجرها وقيادتها ،  
- تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك  
العمومى المينائى ،  
- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق  
ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء  
مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالامتلاكات  
والاعمال والهياكل والوسائل التى يحوزها المكتب  
الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن  
والتفريغ وبتحويل نشاط الجبر التى تقوم به  
الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين  
المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل  
الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات  
التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية  
والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى من طبيعتها  
أن تساعد على تطورها فى حدود هدفها وفى اطار  
التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة  
لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائى  
المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى أرزيو،  
ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير  
من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها  
وادارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة فى ميثاق  
التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللأحكام الواردة

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى  
24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة  
1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية  
للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها  
وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،  
- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ  
فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982  
والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانئ وتحويل  
ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل  
ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى  
الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن  
تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الارشاد  
يرسم مايلى :

## الباب الاول

### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات  
طابع اقتصادى وفق المبادئ ميثاق التنظيم  
الاشتراكى للمؤسسات ولأحكام الامر رقم 71 - 74  
المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير  
الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه  
فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية  
لأرزيو» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير  
وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى  
المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط  
الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد  
المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما  
بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى  
ظروف اقتصادية أحسن، ما يأتى :

- تسيير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها  
وتطورها ،

- تشغل الادوات والتجهيزات المينائية ،  
- تنفذ أشغال الصيانة والتهيئة وتجدد  
الهياكل الاساسية المينائية ،



## الباب الرابع

## الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الخامس  
ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 16 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأس مال الاصل للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

## الباب السادس

## الهيكل المالي للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية في المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدنة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الحسان والارباح وحساب تخصيص النتائج

في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاوره اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،
- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

## الباب الثالث

## احكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة في الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعني.

مرسوم رقم 82 - 289 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في وهران.

ان رئيس الجمهورية،  
- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحري،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المحطوط الوطني للمحاسبة.

### الباب السابع احكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لأرزيو محل المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا في تاريخ يحدد في المستقبل.

المادة 22 : تكون كفاءات تطبيق احكام المادة 22 اعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

### الباب الثامن اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحري للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولـة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

الاشتراكى للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه فى الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية لوهرا» ويشار اليها فى صلب النص «بالمؤسسة». تعد المؤسسة تاجرة فى علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة فى المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية احسن، ما يأتى :

- تسير الموانئ التى تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء ،

تمارس احتكار العمليات الخاصة بإرشاد السفن وجرها وقيادتها ،

- تتولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومى المينائى ،

- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالامتلاكات والاعمال والهياكل والوسائل التى يحوزها المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجمر التى تقوم به الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ فى 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع فى الموانئ ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذى يعدل القانون الاساسى للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ فى 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطنى للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التى يمارس فيها الإرشاد البحرى اجباريا ،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادى وفق المبادئ ميثاق التنظيم

## الباب الثالث

## أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة II : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التي يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة في مجموع المصالح المقامة في الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة في الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة I2 : تحدد الشروط التي يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحري، بقرار وزاري مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري والوزير المعنى.

## الباب الرابع

## الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة I3 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة I4 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

## الباب الخامس

## ممتلكات المؤسسة

المادة I5 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لأحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة I6 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأس مال الاصل للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التي لها صلة بأعمالها والتي من طبيعتها أن تساعد على تطورها في حدود هدفها وفي اطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة في وهران، ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

## الباب الثاني

## الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، وللأحكام الواردة في الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلي للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري بعد مشاوره اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
- اللجان الدائمة ،
- مجلس المديرية ،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التي تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحري للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982. الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 - 290 مؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في الغزوات.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري ،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 17 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تشكيل الحكومة ،

— وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم 81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 المصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981 ،

— وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري ،

استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

## الباب السادس

### الهيكل المالي للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية في المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

## الباب السابع

### أحكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية لوهران محل المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا في تاريخ يحدده في المستقبل.

المادة 22 : تكون كفاءات تطبيق أحكام المادة 22 أعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

## الباب الثامن

### اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

للشحن والتفريغ وتحويل ممتلكاتها وأعمالها وهياكلها ووسائلها وموظفيها ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 281 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل المكتب الوطني للموانئ وتحويل ما يتبعه من ممتلكات وأعمال وهياكل ووسائل ومستخدمين ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في أول جمادى الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972 والمتضمن تعيين حدود المناطق التي يمارس فيها الارشاد البحري اجباريا ،

يرسم مايلي :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي وفق المبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه في الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية للغزوات» ويشار اليها في صلب النص «بالمؤسسة». تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع المعمول به وللقواعد الواردة في المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة في ترقية المبادلات الخارجية للبلد لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات في ظروف اقتصادية احسن، ما ياتي :

- تسيير الموانئ التي تتكلف بها وتستغلها وتطورها ،

- تشغيل الادوات والتجهيزات المينائية ،

- تنفيذ اشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية ،

- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وانشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها ،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن احداث منطقة للملاحة خاصة بالسفن الجزائرية ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971 والمتعلق بنظام الارشاد البحري ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع في الموانئ ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 242 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكلة المؤسسات ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 279 المؤرخ في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 الذي عدل القانون الاساسي الشركة الوطنية الجزائرية لملاحة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 280 المؤرخ في شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982 والمتضمن حل الشركة الوطنية

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلى للمؤسسة بقرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى بعد مشاورة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال ،
  - اللجان الدائمة ،
  - مجلس المديرية ،
  - المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.
- المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التى تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

### الباب الثالث

#### أحكام خاصة تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التى يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة فى مجموع المصالح المقامة فى الحوزة المينائية التابعة للادارات والهيئات العمومية والمساهمة فى الاعمال المينائية، وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التى يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير كتابة الدولة للصيد والنقل البحرى، بقرار وزارى مشترك من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى والوزير المعنى.

### الباب الرابع

#### الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء.

تمارس احتكار العمليات الخاصة بارشاد السفن وجرها وقيادتها ،

- ننولى الامن العام للتجهيزات الخاصة بالملك العمومى المينائى ،

- تراعى قواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق ومكافحة التلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة، قصد أداء مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالممتلكات والاعمال والهيكل والوسائل التى يحوزها المكتب الوطنى للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وبتحويل نشاط الجبر التى تقوم به الشركة الوطنية الجبرية للملاحة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها، وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى من طبيعتها أن تساعد على تطويرها فى حدود هدفها وفى اطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائى المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى الغزوات، ويمكن نقله الى اى مكان اخر بمرسوم بناء على تقرير من كاتب الدولة للصيد والنقل البحرى.

### الباب الثانى

#### الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها، ووحداتها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللأحكام الواردة فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

الوحدة وتوصياتهما وتقريرين الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

### الباب السابع أحكام خاصة

المادة 21 : ان احلال المؤسسة المينائية للنفقات محل المكتب الوطني للموانئ والشركة الوطنية للشحن والتفريغ وجزئيا محل الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، لا يكون نهائيا الا في تاريخ يحدد في المستقبل.

المادة 22 : تكون كفاءات تطبيق أحكام المادة 22 اعلاه موضوع قرار من كاتب الدولة للصيد والنقل البحري.

### الباب الثامن اجراء التعديل وأحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة في جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ويقدم لكاتب الدولة للصيد والنقل البحري للموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982.  
الشاذلي بن جديد

نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الخامس ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

المادة 16 : يتم كل تغيير في المستقبل للرأسمال الاصل للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض في جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري.

### الباب السادس الهيكل المالي للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية في المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها في الآجال القانونية وزير المالية وكاتب الدولة للنقل والصيد البحري ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال